المحاضرة الثانية

الاقتصاد العربي الفلسطيني تحت الاحتلال اليهودي
1948- 1994م

الأستاذ الدكتور عبدالفتاح أبو شكر

قسم الاقتصاد- جامعة النجاح الوطنية

نابلس

السبت 22 ذو القعدة 1415هـ- 22 نيسان 1995م

المقدمة

إن قصة الاقتصاد العربي الفلسطيني، تحت الاحتلال الإسرائيلي، هي قصة درامية، فقد تطور هذا الاقتصاد في ظل اضطراب سياسي ومآسٍ إنسانية دونما نهاية حتى الوقت الحاضر. إن دراسة قصة تطور هذا الاقتصاد مهمة جداً، من أجل استخلاص العبر ورسم استراتيجية المستقبل.

لقد حاولنا، في هذه الدراسة، إلقاء الضوء على مراحل تطور الاقتصاد العربي الفلسطيني منذ الحقبة العثمانية حتى الوقت، لنحدد بالضبط بداية الانهيار والاضطراب التي تعرض لها هذا الاقتصاد، وتحديد التحولات التي حدثت عليه في المراحل اللاحقة منذ الانتداب البريطاني على فلسطين، ومروراً بقيام دولة إسرائيل فوق أرض فلسطين واقتلاع شعبها منها، وحتى الاحتلال الإسرائيلي لبقية الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، منذ عام 1967م، وحتى الوقت الحاضر.

أما التساؤلات التي حاولت الدراسة الإجابة عنها، فكانت تدور حول النقاط التالية:

- ما هي الآلية التي اتبعتها الحركة الصهيونية في السيطرة على الاقتصاد العربي الفلسطيني خلال فترة الانتداب البريطاني، وكيف استطاعت هذه الحركة تدمير هذا الاقتصاد، وإقامة اقتصاد الدولة اليهودية قبل إعلانها عام 1948م؟
- ما هي آلية الاحتلال الإسرائيلي، أو ما هو قانون الاحتلال الذي اتبع من أجل السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1967م؟
- ما هي التحولات الاقتصادية التي تحدثت على الاقتصاد العربي الفلسطيني نتيجة لذلك؟

- وأخيراً هل يمكن للاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي الذي وقع عام 1994م، أن يؤدي الاقتصاد العربي الفلسطيني من السيطرة الإسرائيلية ويعطي الفرصة للفلسطينيي ن لتطوير اقتصاد فلسطيني مستقل.

إن هذه الدراسة هدفت من خلال الإجابة عن التساؤلات السابقة إلى التعريف بكل القضايا التي تضمنتها وتحليلها، لكي نضع أمام القارئ العربي التجربة الفلسطينية بكل حيثياتها، ليس من أجل التعرف إلى الاقتصاد العربي الفلسطيني في ظل ظروف القمع وما يواكبه من قيود صارمة وحسب، وإنما لكي يستفيد في استخلاص العبر ورسم سياسة المستقبل على أسس علمية وموضوعية أيضاً.

1- أوضاع الاقتصاد العربي الفلسطيني وتحولات خلال الفترة العثمانية

يمكن وصف نمط الإنتاج الذي كان سائداً في فلسطين في الحقبة العثمانية، أي الحقبة التي سبقت الانتداب البريطاني، وما قبل الرأسمالية – بأنه نمط الإنتاج الخراجي، الذي يربط الجماعة القروية بجهاز اجتماعي سياسي لاستغلال الجماعة بوساطة اقتطاع الخراج، إلا أن ما يميز نمط الإنتاج هذا، هو تدني مستوى تطور القوى المنتجة فيه، وبالتالي ضعف الفائض الاقتصادي الذي هو موضوع الخراج، الذي يذهب للدولة أو التنظيم الاجتماعي السياسي المسيطر، وعلى الرغم من ذلك، فإن المجتمع الخراجي الفلسطيني لم يكن فقيراً، بل على العكس، كان غنيّاً، فالسيطرة العربية على طرق التجارة البعيدة مكنت المجتمع العربي، بما فيه المجتمع الفلسطيني، من تحقيق فائض اقتصادي ذي أصول خارجية[١].

ولم تكن ملكية الأرض، في ظل نمط الإنتاج الخراجي، الذي كان سائداً في فلسطين، تابعة للدولة، وإنما كانت ملكاً للجماعة القروية. ونتيجة للأصول الخارجية للفائض الاقتصادي، ظلت التقنية المستخدمة في الإنتاج الزراعية ضعيفة التطور، وظلت إنتاجية العمل الزراعي، نتيجة لذلك ضعيفة، وبقي مستوى حياة المزارعين قريباً من حد الكفاف. أما المدن، في ظل هذا النمط الإنتاجي، فقد ازدهرت وتطورت، لأن مصدر ثروتها يكمن في الأرباح التجارية التي تحققها من التجارة البعيدة، وليس من الفائض الداخلي، وإنما من الفائض الذي تقتطعه الطبقات القائدة في المجتمعات الأخرى التي تتاجر معها. لذلك لم يكن هناك للدولة أو طبقة التجار أو الأغنياء المسيطرين في هذا المجتمع أي مصلحة لإنفاق جزء من الفائص أو الأرباح التي يحبونها من التجارة البعيدة على القطاع الزراعي، ولهذا لم يتطور هذا القطاع خلال الفترة الزمنية التي ازدهرت فيها التجارة البعيدة المدى [٢].

وقد أدى اكتشاف الأوروبيين للطرق الجديدة، للتجارة مع الهند، وسيطرتهم على طرق التجارة البعيدة فيما بعد إلى فقدان المجتمع العربي للفائض الاقتصادي الذي كان يقتطعه من المجتمعات الأخرى، والذي شكل بدوره، أساس الثروة والحضارة العربية.

وقد أدت هذه العوامل، بالإضافة إلى الغزو المغولي للبلاد العربية، إلى انهيار الخلافة العباسية، وقد حاول العثمانيون إعادة تنظيم الخلافة الإسلامية وذلك بتعويض الفائض الاقتصادي، الذي خسره المجتمع العربي من التجارة البعيدة، والذي شكل أساس دولتهم، من الغنائم التي كانوا يجبونها من فتوحاتهم العسكرية[٣]. إلا أن تطور أوروبا الاقتصادي والعسكرية أدى إلى وضع حد لهذه الفتوحات، وبالتالي إلى فقدان الدولة العثمانية أحد ركائزها الاقتصادية، وهي الغنائم من الفتوحات العسكرية، وقد أجبر هذا الوضع الدولة العثمانية على الانكفاء نحو الداخل ورفع مستوى استغلال نمط الإنتاج الخراجي، الذي كان سائداً في المجتمعات العربية ومنها فلسطين، وذلك باعتصار أقصى ما يمكن من الفائض الاقتصادي الذي أصبح الأساس أو الركيزة الوحيدة لاقتصاد الدولة العثمانية في مراحل حياتها الأخيرة، وقد استخدم العثمانيون، في سبيل اقتطاع الفائض الاقتصادي، عدة وسائل، من أهمها نظام الإلزام حيث كان الملتزم، أو محصل الضريبة يشكل همزة الوصل بين السلطة والفلاحين [٤].

إن انحطاط التجارة البعيدة المدى، ووضع حد للفتوحات العثمانية من قبل الأوروبيين، أديا إلى تطور أشكال إنتاج شبه إقطاعية في المجتمع الفلسطيني، وقد انتشرت أشكال الإنتاج شبه الإقطاعية هذه في الأرياف السهلية في فلسطين، وقد عجّل من هذا التطور نظام الإلزام العثماني في تحصيل الفائض الاقتصادي أو الخراج، وقانون الأراضي العثماني لسنة 1858م، فنظام الإلزام العثماني أدى إلى المبالغة في تحصيل الخراج أو الضرائب من قبل الملتزم من الفلاحين، حيث

كان يحتفظ بجزء منه ويرسل الباقي إلى السلطة المركزية حسب الاتفاق بينهما، الأمر الذي أدى إلى إرهاق الفلاحين وإغراقهم بالديون لعدم استطاعتهم تسديد ما يطلبه الملتزم من ضرائب باهظة، وأدى هذا الوضع إلى بيع أراضيهم إلى طبقة التجار أو التخلي عنها للملتزم أو موظف الضريبة فيما بعد. كما أدى قانون الأراضي العثماني لسنة 1858م إلى ترسيخ كبار الملاك والمتنفذين وكبار التجار، وذلك بإعطائهم المسوغات اللازمة لامتلاك الأرض بصورة شرعية وسندات رسمية غير قابلة للطعن، وهذا يعني أن القانون قد حول الأرض إلى سلعة تجارية يتعامل بها الصيارفة والتجار من أجل زيادة الربح [٥]. مما أدى إلى سيطرة كبار التجار على الأرياف السهلية في فلسطين، وفرضهم على الفلاحين، فائضاً اقتصادياً يسمح لهم بالتعويض عن الخسارة الناجمة عن تقلص التجارة البعيدة، وقد ساعد استغلال مناطق زراعية جديدة، عن طريق أعمال الري على توسع المساحات التي يسود فيه الملاك الكبار [٦].

وقد ظل هذا الوضع قائماً في فلسطين حتى الحرب العالمية الأولى عام 1914م، ثم جاء اندماجها والتحاقها بالعالم الرأسمالي، وقد أحدث هذا الاندماج تغييرات حاسمة في الاقتصاد الفلسطيني لصالح السيطرة اليهودية الصهيونية على فلسطين، ويعتبر احتلال البريطانيين لفلسطين ومنحهم الانتداب عليها، ومن قبل عصبة الأمم، وتنفيذ وعد بلفور فيها هي البداية الحاسمة لهذه التطورات.

2- أوضاع الاقتصاد العربي الفلسطيني وتحولاته خلال فترة الانتداب البريطاني

تبين لنا، مما تقدم أن الاقتصاد العربي الفلسطيني قد تميز، عند بداية الانتداب البريطاني، في مطلع العشرينات بالتخلف حيث غلب عليه بشكل عام، طابع اقتصاد ما قبل الرأسمالية والاستعمار نمط الإنتاج شبه الإقطاعي، وفي إطار

هذا النمط كانت الزراعة العماد الرئيسي للاقتصاد الفلسطيني، فأغلبية السكان كانت تعيش في المناطق الريفية، وكانت مهنة الزراعة تعُّ المهنة الرئيسية لغالبية القوى العاملة، وشكل الدخل من الزراعة المصدر الرئيسي للدخل القومي، وباستثناء مزارع كبار الملاك فقد تميز الإنتاج الزراعي بأنه كفافي، أي بضعف الفائض الاقتصادي فيه حيث لوحظ عدم اشتراك غالبية الفلاحين أو المزارعين في عملية التبادل البضاعي [٧].

أما الصناعة فكان يغلب عليها الطابع الحرفي العائلي وصغر الحجم، فالصناعات التي كانت قائمة كانت كلها حرفاً أو صناعات تحويلية تقوم بتصنيع الإنتاج الزراعي وبعض المواد الخام المحلية، مثل طحن الحبوب واستخراج الزيوت النباتية وصناعة الصابون والنسيج ودباغة الجلود والصناعات الخشبية [٨]. كما لوحظ أن الإنتاج الصناعي كان موجهاً فقط لسد الاحتياجات المحلية، باستثناء إنتاج الصابون حيث كان الفائض منه يصدر إلى الأسواق الخارجية، ولا سيما البلاد العربية مثل مصر والعراق [٩].

وقد تبدل هذا الوضع فيما بعد، وبخاصة بعد هيمنة الاحتلال البريطاني على فلسطين، وما رافقه من دعم للاستيطان اليهودي فيها، فقد أدى الاحتلال البريطاني لفلسطين ودعمه للمشروع اليهودي الصهيوني فيها إلى إحداث تغييرات وتحوّلات جذرية في الاقتصاد العربي الفلسطيني لصالح ركائز المشروع اليهودي الصهيوني، وإحكام سيطرته الاقتصادية والسياسية على فلسطين.

وقد بدأت الحركة الصهيونية، في هذا الإطار، تجهيز مختلف الوسائل التنظيمية والاستيطانية للسيطرة على البناء التحتي للاقتصاد العربي الفلسطيني عبر تحقيق المبادئ الثلاثة الأساسية التي قام عليها هذا الاستيطان، وهي: احتلال الأرض والعمل والسوق وقد شكلت الهجرة اليهودية المكثفة منذ الانتداب البريطاني، واستقدام رؤوس الأموال اليهودية، أهم الأدوات التي استخدمتها الحركة الصهيونية

في سبيل تحقيق المبادئ الثلاثة السابقة الذكر، وإقامة بناء اقتصادي يهودي متعدد الفروع يكون بمقدوره منافسة الاقتصاد العربي الفلسطيني ودحره والسيطرة على البلاد اقتصادياً وسياسياً.

ويمكن التمييز بين أربع مراحل لعملية الاستيطان اليهودي في فلسطين قبل عام 1948م، وذلك وفقاً لمستوى التنظيم السياسي والاقتصادي، ووفقاً لانعكاس هذه العملية على الاقتصاد العربي الفلسطيني [١٠].

المرحلة الأولى، عليها مرحلة روتشيلد الاستيطانية التي امتدت ما بين عام 1882–1900م، سمح للعرب الفلسطينيين، خلال هذه المرحلة، بالعمل كمستأجرين في المستوطنات اليهودية.

أما المرحلة الثانية، التي امتدت ما بين عام 1901–1907م، فقد أصبحت فيها الجمعية اليهودية للاستعمار Jweish Colonization Association مسؤولة عن الاستيطان اليهودي في فلسطين، وقامت هذه الجمعية بتطبيق مبدأ العمل والإنتاج العبري في المستوطنات اليهودية، ومنع تشغيل العمال العرب فيها، أي حرمان هؤلاء من وسائل معيشتهم.

وتميزت المرحلة الثالثة، التي امتدت ما بين عامي 1908–1920م، بامتداد النفوذ الاقتصادي والسياسي للحركة الصهيونية، التي استطاعت بمساعدة الانتداب البريطاني إقامة البنية التحتية للدولة اليهودية.

أما المرحلة الرابعة، فقد امتدت ما بين عامي 1921–1948م، وخلال هذه المرحلة، أقامت الحركة الصهيونية القاعدة الأساسية للاقتصاد اليهودي المستقل عن الاقتصاد العربي الفلسطيني في القطاعات المختلفة، وعلى رأسها الزراعي والقطاع الصناعي.

وغني عن البيان هنا، ما قدمه الانتداب البريطاني من دعم ومساعدة ومساندة للحركة الصهيونية لتحقيق أهدافها، فقد فتح أبواب فلسطين على مصاريعها أمام الهجرة اليهودية المكثفة بهدف إحداث تغييرات ديمغرافية جوهرية لصالح المشروع اليهودي فيها، كما قدم التسهيلات لرؤوس الأموال اليهودية للاستثمار في فلسطين، بالإضافة إلى ذلك، فقد خلقت إدارة الانتداب البريطاني الإطار الإداري والقانوني، وذلك عن طريق سن اللوائح والأنظمة، التي تسهل على الحركة الصهيونية تحقيق أهدافها والاستيلاء على الأرضي الفلسطينية.

ففي مجال القطاع الزراعي، بدأت الحركة الصهيونية، بكل الوسائل التي أتاحها لها الانتداب البريطاني، بالسيطرة على الأراضي الفلسطينية، وإقامة المزارع اليهودية الحديثة التي تعمل وفق نمط الإنتاج الرأسمالي الصهيوني، حيث قامت هذه المزارع بتطبيق مبدأ العمل، والإنتاج العبري، وطرد الآلاف من الفلاحين الفلسطينيين الذين كانوا يعملون فيها، وإجبارهم على الهجرة إلى المدن الفلسطينية وتحويلهم هناك إلى عمال بالأجرة، وبهذه الآلية استطاعت الحركة الصهيونية أن تعطل نمط الإنتاج الزراعي الفلسطيني الذي كان سائداً على النحو الذي بيّناه، مما أدى إلى توقيف نموّه، فالاستيلاء على الأرض سلب الفلاحين الفلسطينيين أهم أدوات إنتاجهم.

وتعود عملية الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية إلى المرحلة الأولى من عملية الاستيطان اليهودي في فلسطين، أي إلى العام 1882م، وفي عام 1948م، استطاعت الحركة الصهيونية أن تملك 607% من مجمل الأراضي الفلسطينية، علماً بأن عدد السكان اليهودي كان يساوي 32.3% من مجمل السكان في فلسطين في هذه الفترة [١١]، وفي هذا المجال، فإنه لا بد من الإشارة، إلى إنه على الرغم من أن نسبة الأراضي الفلسطينية المستولى عليها من قبل اليهود قليلة، إلا أن نظرة على نوعية هذه الأراضي، توضح لنا أنها كانت أجود الأراضي

الزراعية وأخصبها في السهول الساحلية الفلسطينية، حيث امتلك اليهود 17.4% من مساحة أراضي فلسطين الزراعية الخصبة، التي أقاموا عليها المزارع اليهودية الحديثة، التي تستخدم نمط الإنتاج الرأسمالي الحديث، التي أخذت تنتج المنتوجات الزراعية للتصدير وعلى رأسها الحمضيات [١٢]، ففي عام 1945م، وصلت نسبة الأراضي اليهودية المزروعة بالحمضيات إلى 49.3% من جملة أراضي فلسطين المزروعة بالحمضيات [١٣].

ونتيجة لما تقدم، تطورت في القطاع الزراعي في فلسطين، ظاهرة الثنائية أو الازدواجية Dualism، فإلى جانب القطاع الزراعي الفلسطيني التقليدي تطور القطاع الزراعي اليهودي الحديث الذي أخذ ينمو باطراد على حساب الأول دون أن ينبثق عن الثاني الآثار المساعدة Spread Effects لتطويل القطاع الزراعي الفلسطيني التقليدي، بل على العكس فقد أدى هذا الوضع إلى جعل الآثار المؤخرة Backward Effects، في القطاع الزراعي الفلسطيني أوقى من الآثار التوسعية نتيجة لمنافسة القطاع الزراعي اليهودي ومزاحمته للقطاع الزراعي الفلسطيني تمهيداً للسيطرة الكاملة عليه وتدميره، وهذا ما تحقق في حرب عام 1948م، حيث استولي اليهود على أراضي فلسطين، باستثناء ما أصبح يعرف فيما بعد بالضفة الغربية وقطاع غزة، وإقامة دولة إسرائيل عليها وطرد سكانها منها وتحويلهم إلى لاجئين في البلاد العربية، وقد حققت الحركة الصهيونية بذلك المبادئ الثلاث الأولى لحركة الاستيطان اليهودية مبدأ الأرض والعمل والسوق.

ولم يكن القطاع الصناعي الفلسطيني أفضل حالاً من القطاع الزراعي الفلسطيني، فقد شعرت الحركة الصهيونية بإقامة القطاع الصناعي اليهودي، الذي أخذ ينمو أيضاً باطراد، ويزاحم القطاع الصناعي العربي الفلسطيني الذي كان قائماً، ومنعه من التطور وتدميره. وقد لعبت الهجرة اليهودية، من الأفراد أو من الرساميل، دوراً حاسماً في ذلك. فقد ركزت الحركة الصهيونية على تهجير اليهود

من القوى العاملة المتطورة في أوروبا من أرباب الصناعات والصناع الماهرين الذين أسسوا الصناعات أو عملوا في الصناعات اليهودية نفسها التي أقيمت في فلسطين، كما تدفقت إلى فلسطين موجات كثيرة من الرساميل اليهودية، منها ما كان على شكل آلات ومعدات صناعية. وقد وجه الجزء الأكبر من هذه الرساميل إلى الاستثمار في القطاع الصناعي اليهودي [١٤]، وبالإضافة إلى ذلك، فقد قامت التسهيلات، التي قدمتها سلطات الانتداب البريطاني، لقطاع الصناعة اليهودية بدورٍ مهمٌ في تحقيق التقدم والتفوق الصناعي اليهودي على القطاع الصناعي العربي الفلسطيني. إذ منحت سلطات لانتداب البريطاني الشركات اليهودية معظم الامتيازات لاستثمار نهر الأردن، وامتياز البحر الميت لاستغلال الأملاح المذابة فيه، وامتياز صناعة الإسمنت وغيرها من الامتيازات [١٥].

وقد أدت هذه العوامل إلى اطّراد نمو القطاع الصناعي اليهودي وتهميش القطاع الصناعي العربي الفلسطيني، وبمقارنة المسوحات الصناعية التي أجريت في فلسطين في أعوام 1928م 1939م 1942م، يلاحظ التفوق النوعي والكمي والتقدم الكبير الذي أحرزه القطاع الصناعي اليهودي على حساب القطاع الصناعي العربي الفلسطيني، الذي تمت مزاحمته وتهميشه في السوق الفلسطينية، سواء بالنسبة إلى المستهلكين اليهود أو المستهلكين العرب أو في السواق الخارجية [١٦]، واستناداً إلى المسح الصناعي الذي أجري في فلسطين عام 1942م، أصبح القطاع الصناعي يملك ما نسبته 55% من مجموع عدد المنشآت الصناعية التي كانت قائمة في فلسطين آنذاك، كما أن 86.5% من الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي، كانت تصب في القطاع الصناعي اليهودي، ووصلت قيمة الإنتاج اليهودي على 39.4 مليون جنيه فلسطيني مقابل 5.7 مليون جنيه فلسطيني قيمة الإنتاج الصناعي العربي الفلسطيني [١٧]، أي ما يعادل 1405% من قيمة الإنتاج الصناعي اليهودي. أما عدد العاملين في الصناعة اليهودية، فقد

وصل عام 1942 إلى 37.8 ألف عامل، مقابل 8804 عمال في القطاع الصناعي العربي الفلسطيني [١٨]، وفي عام 1947م، وصل عدد العاملين في الصناعة اليهودية إلى ما يزيد على 70 ألف شخص [١٩]، وهو رقم لم تحققه الصناعة العربية الفلسطينية حتى الوقت الحاضر.

من كل ما تقدم يتضح لنا كيف استطاعت الحركة الصهيونية بمساعدة الانتداب البريطاني، تدمير أنماط الإنتاج الفلسطينية، سواء في القطاع الزراعي أو في القطاع الصناعي التي كانت سائدة عشية الاحتلال البريطاني لفلسطين، وكيف أقامت على أنقاضها القطاع الاقتصادي اليهودي الذي كان يعمل وفقاً لنمط الإنتاج الرأسمالي المتقدم والمتفوق والذي شكل قاعدة الدولة اليهودية (إسرائيل)، التي أعلنت عام 1948م.

3- أوضاع الاقتصاد العربي الفلسطيني عشية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م

أدت هزيمة عام 1948م، إلى فصل الضفة الغربية وقطاع غزة عن منطقتهما المحورية الصناعية والزراعية والتجارية في فلسطين، كما هاجر إليهما، نتيجة لذلك مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين من أراضي فلسطين التي احتلت عام 1948م، الأمر الذي زاد الضغط على مواردهما الاقتصادية المحدودة والضعيفة أصلاً، وقد نمت في أعقاب ذلك علاقات اقتصادية وسياسية وبشرية متشعبة بينهما وبين البلاد العربية المجاورة، وبخاصة مع الأردن بالنسبة إلى الضفة الغربية، ومع مصر بالنسبة إلى قطاع غزة.

إلا أن هذه التطورات لم تؤد إلى إحداث تغييرات جذرية على البنية الاقتصادية لهما، أو تعويضهما عن الخسارة التي لحقت بهما نتيجة لهزيمة حرب عام 1948م، فالتطورات التي حدثت فيهما كانت طفيفة ولم تؤد إلى تطور ملحوظ في البنية الاقتصادية لهما، إذ بقيت هذه البنية ضعيفة.

ففي الضفة الغربية، وعشية الاحتلال الإسرائيلي لها عام 1967م، غلب على القطاع الزراعي فيه الطابع العائلي للزراعة وطابع الفلاحة أو الحيازة الصغيرة. إذ لم تتعد حصة الملاك الزراعيين المتوسطين والكبار الذين يملكون 50 دونماً فأكثر 16% من مجموع الحيازات الزراعية في الضفة الغربية [٢٠]، وقد أدت غلبة الحيازة الزراعية الصغيرة إلى إعاقة استخدام الآلات والتكنولوجيا الزراعية الحديثة، وأبقت على الأساليب التقليدية القديمة في الزراعة، الأمر الذي قاد إلى انخفاض معدل الإنتاجية الزراعية بشكل عام في الضفة الغربية. ومما ساعد على ذلك أيضاً، قلة الأراضي الزراعية المروية واعتماد الزراعة في الضفة الغربية على مياه الأمطار التي كانت تتذبذب بين سنة وأخرى. إن انخفاض الإنتاجية في القطاع الزراعي في الضفة الغربية يمكن ملاحظته بوضوح عند مقارنة حجم القوى العاملة المستغلة في القطاع الزراعي، وحجم مساهمة هذا القطاع في توليد الناتج المحلي، إذ لم يساهم قطاع الزراعة في الضفة الغربية بتوليد الناتج المحلي لها عام 1966م، إلا بنسبة 26% [٢١]، بينما استوعب هذا القطاع عام 1967م حوالي 37.4% من مجموع القوى العاملة في الضفة الغربية [٢٢].

ولم يكن القطاع الصناعي في الضفة الغربية عشية الاحتلال الإسرائيلي لها عام 1967م، أوفر حظاً من القطاع الزراعي فيها، إذ لم يحدث عليه أي تطورات نوعية، فقد غلب عليه عام 1967م، الطابع العائلي الحرفي وصغر حجم المؤسسات الصناعية، والتطور الذي حدث فيه خلال الفترة 1948-1967م، كان في اتجاه تطوير الصناعات القائمة وتوسيعها وظهور عدد قليل من الصناعات الجديدة مثل البلاستيك والمواد الغذائية وبعض الصناعات الكهربائية البسيطة وصناعة السجاد والأثاث [٢٣]، ويعود السبب في ذلك إلى أن معظم الاستثمارات الحكومية الخاصة في الصناعة كانت مركز في الضفة الشرقية للأردن، الأمر الذي أدى إلى هجرة للرساميل والأيدي العاملة في الضفة الغربية إلى الضفة

الشرقية للأردن [٢٤]. ومن أهم المؤشرات على ضعف تطور القطاع الصناعي في الضفة الغربية، عشية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، مساهمة هذا القطاع في توليد الناتج المحلي، وفي تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية، واستناداً إلى المسح الصناعي لعام 1965م، لم تشغل الصناعة التحويلية في الضفة الغربية سوى نسبة 7% من مجموع العاملين فيها، كما ساهم القطاع الصناعي في توليد 6% فقط من الناتج المحلي في الضفة الغربية [٢٥].

وفي قطاع غزة، فقد كان القطاع الزراعي عشية الاحتلال الإسرائيلي له عام 1967م، هو القطاع الرئيسي في اقتصاده، حيث أنتج هذا القطاع حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي، واستوعب 40% من القوى العاملة فيه [٢٦]. ومن أهم التطورات التي شهدها القطاع الزراعي، في قطاع غزة، ازدياد الأراضي المزروعة بالحمضيات، التي أصبحت المحصول الزراعي الرئيس الذي شكل أهم صادرات القطاع، فقد ارتفعت مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات من 60.200 دونم عام 1953م إلى 60.435 دونماً عام 1965م[٢٧]، ويعود أهم سبب لذلك إلى توافر المياه في القطاع، وانتشار الأراضي الزراعية المروية التي أنتجت فيها الحمضيات، حيث تبين أن حوالي 40% من الأراضي الزراعية في القطاع هي أراضٍ مروية[٢٨].

أما القطاع الصناعي في قطاع غزة، فكان وزنه ضعيفاً في اقتصاده، فقد ساهم عام 1966م، بنسبة تراوحت ما بين 204%-604% في توليد الناتج المحلي لقطاع غزة [٢٩]، ولم يستوعب القطاع الصناعي إلا أعداداً محدودة من الأيدي العاملة تراوحت ما بين 1782-2500 عامل خلال الفترة ما بين 1953-1960م، وفي عام 1967م، كانت هناك 11 مؤسسة صناعية تشغل 10 عمال فأكثر، ومؤسستان فقط تشغلان أكثر من 100 عامل [٣٠].

وقد تميزت الصناعات، التي كانت قائمة عشية الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، بصغر الحجم، وغلبة الطابع الحرفي والعائلي عليها، واقتصرت الصناعة في القطاع على صناعة البسط بأنوال يدوية، وصناعة النسيج وبعض الورش الميكانيكية لتصليح السيارات وصيانتها، وبعض الصناعات الغذائية التي تعتمد على المنتوجات الزراعية في القطاع [٣١].

ويشير ما تقدم إلى تدني مستوى التطور الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة عشية الاحتلال الإسرائيلي لهما عام 1967م، وبمقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية بينهما وبين إسرائيل يظهر بجلاء مدى الهوة الاقتصادية بين اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة معاً من جهة، والاقتصاد الإسرائيلي من جهة أخرى . إذ على الرغم من أن حجم السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، كان يساوي حوالي 36% من حجم السكان في إسرائيل، إلا أن الناتج القومي الإجمالي لهما لم يعادل سوى 3.48% من الناتج القومي الإسرائيلي [٣٢]. كما أن قيمة الإنتاج الزراعي الفلسطيني (الضفة الغربية وقطاع غزة)، لم تعادل سوى 10.7% من قيمة الإنتاج الزراعي الإسرائيلي عام 1967م [٣٣]، وبالنسبة إلى قيمة الإنتاج الصناعي الفلسطيني فقد كانت تساوي 1% فقط من قيمة الإنتاج الصناعي الإسرائيلي عام 1967م[٣٤].

وتشير هذه المؤشرات كلها إلى مدى التطور والتفوق الذي وصل إليه الاقتصاد الإسرائيلي مقابل الاقتصاد العربي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة عشية احتلالهما عام 1967م، الأمر الذي سهل على الاقتصاد الإسرائيلي السيطرة وبسط نفوذه عليهما وإلحاقهما فيما بعد بالاقتصاد الإسرائيلي وتحويلهما إلى محيط أو طرف تابع له.

4- الاقتصاد العربي الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967- 1994.

4-1 سياسة الاحتلال الإسرائيلي تجاه الاقتصاد العربي الفلسطيني

يستنتج المتتبع للإجراءات والسياسات، التي اتبعها الاحتلال الإسرائيلي تجاه الاقتصاد العربي الفلسطيني، في الضفة الغربية، وقطاع غزة، منذ احتلالهما عام 1967م، يستنتج أنها تهدف إلى إلحاق هذا الاقتصاد وإتباعه بالاقتصاد الإسرائيلي، لاستغلال ما فيه من موارد اقتصادية وبشرية. فهي لم تهدف إلى تنميته، بل إلى الإبقاء على البنية الاقتصادية الضعيفة له، ومنع أي تنمية اقتصادية وإعاقتها، أو أي تطوير اقتصادي قوي ومستقل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا نبالغ إذا قلنا: إن سياسة الاحتلال الإسرائيلي تجاه الاقتصاد العربي الفلسطيني منذ عام 1967م، حتى الوقت الحاضر هي عبارة عن مجموعة من العوائق والعراقيل والقيود التي حدَّت ومنعت حدوث تنمية اقتصادية أو تطوير اقتصادي فلسطيني مستقل، ولا يعني هذا عدم حدوث تطورات وتحولات اقتصادية إيجابية لصالح الشعب العربي الفلسطيني، إلا أن هذه التطورات والتحولات لم يتم عرقلتها أو قتلها من قبل الساسة الإسرائيلية طالما أنها بقيت في إطار السيطرة الإسرائيلية، ولا يمكن أن تشكل أساساً لبناء اقتصادي فلسطيني مستقل، وقد لوحظ بأنه في اللحظة التي يمكن أن تشكل مثل هذه التطورات أساساً لبناء اقتصادي فلسطيني مستقل، فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تلجأ إلى أدوات القسر الاقتصادية وغير الاقتصادية لإحباط هذه التطورات والقضاء عليها.

ونقصد بأدوات القسر الاقتصادية هنا آلية السوق، ففي الوقت الذي تكون فيه المنتجات الإسرائيلية الزراعية والصناعية متفوقة وقادرة على منافسة المنتجات الفلسطينية، فإن السياسة الإسرائيلية لا تتدخل وتترك الأمر لآلية السوق لمنافسة

المنتوجات الفلسطينية، من حيث السعر والجودة، ومزاحمتها والسيطرة على أسواقها، وبوساطة هذه الآلية استطاعت إسرائيل مزاحمة الكثير من المنتجين الفلسطينيين وإخراجهم من السوق [٣٥].

أما أدوات القسر غير الاقتصادية، فتتمثل في مجموعة الأوامر والتعليمات والإجراءات العسكرية، التي أصدرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي المعوقة والمعرقلة التي تستخدم في الحالات التي تعمل فيها آلية السوق لصالح التطور الاقتصادي الفلسطيني المستقل، وذلك بغية تعطيل هذه الآلية عن العمل، وتوجيه النشاط الاقتصادي بالشكل الذي يخدم الهدف الاقتصادي الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن أهم أدوات القسر غير الاقتصادية التي استخدمتها السياسة الإسرائيلية تجاه الاقتصاد العربي الفلسطيني هي سياسة الاستيطان، ومصادرة الأراضي، والسيطرة على مياه الضفة الغربية وقطاع غزة ، والسياسة الإسرائيلية في مجالات التجارة والضرائب والإنفاق العام.

وقد سلبت السياسة الإسرائيلية هذه الشعب الفلسطيني سلطة القرار الاقتصادي المتعلق بكيفية التصرف بموارده الاقتصادية، وتدخلت بذلك في كل جوانب الحياة المعيشية له.

4-1-1 الاستيطان ومصادرة الأراضي

بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي العديد من الأوامر العسكرية وألغت الكثير من القوانين السارية المفعول المتعلقة بالأراضي واستعمالاتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، بغية السيطرة عليها ووضعها تحت تصرف المخططات الاستيطانية الإسرائيلية [٣٦] وقد استخدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عدداً من الآليات والأساليب للسيطرة

على الأراضي الفلسطينية المحتلة، تمثلت في وضع القيود على استعمالات بعض الأراضي، مثل منع البناء عليها، واتخاذ البعض منها مناطق عمليات عسكرية، والبعض الآخر لأغراض حماية الطبيعة والبيئة، والبعض الآخر بحجة الاستخدام العام لها، كما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالسيطرة على الأراضي الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وجميع الأراضي التي اعتبرت أراضي دولة، هي تلك الأراضي غير المزروعة أو غير المسجلة والسيطرة على أراضي الغائبين وأملاكهم، ومع نهاية عام 1991م، استطاعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي نزع ملكية حوالي 67% من أراضي الضفة الغربية و 4% من أراضي قطاع غزة، وخصصت 65% من هذه الأراضي لأغراض الاستيطان، أما الباقي فقد حول إلى مناطق عسكرية يحظر على المواطنيين الفلسطنيين دخولها أو استغلالها [٣٧].

وقد وصل عدد المستوطنات اليهودية، التي أنشأتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ عام 1967م، وحتى نهاية عام 1991م، حوالي 183 مستوطنة، منها 165 مستوطنة في الضفة الغربية، و18 مستوطنة في قطاع غزة [٣٨].

ويهدف الاستيطان، في هذه المرة، إلى السيطرة على بقية الأراضي الفلسطينية تمهيداً لضمها لإسرائيل، والاستيطان لا يعني إقامة المستوطنات على المساحة المصادرة على الأراضي فحسب، بل يهدف إلى إقامة البنية التحتية من الطرق وشبكات المياه الكهرباء والهاتف، فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تربط هذه المستوطنات مع بعضها بعضاً، ومع إسرائيل. كما يعني أيضاً إحداث تغيير ديمغارفي في البنية السكانية للضفة الغربية وقطاع غزة لصالح اليهود، حيث بلغ عدد المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة حتى عام 1991م، حوالي ربع مليون نسمة [٣٩]. كل ذلك يظهر مدى خطورة استمرار عملية

الاستيطان ليس على الاقتصاد العربي الفلسطينية المحتلة فحسب، بل أيضاً على وجود الشعب العربي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. هذا ولم تتوقف عملية الاستيطان حتى كتابة أسطر هذه الدراسة، على الرغم من التعهدات الكلامية الإسرائيلية بتجميدها منذ بداية عملية السلام. فالمشاريع الاستيطانية، في الضفة الغربية، جارية بشكل مكثف، سواء في مجال بناء المستوطنات الجديدية أو توسيع القائم منها.

وأهم آلية خلقها الاستيطان اليهودي هو الحد من التوسع الزراعي والتطور الصناعي والعمراني الفلسطيني وتخريب البنية التحتية لهذا الاقتصاد عن طريق إقامة بنية تحتية جديدة للاستيطان اليهودي لا تخدم مصالح السكان الفلسطينين.

4-1-2 السيطرة على مصادر المياه

غني عن البيان، أن مصادر المياه، مثل الأراضي، تعتبر من المسائل الحساسة التي تؤثر على التطور الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومنذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، سيطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووضعت نظام استغلال وتوزيع وإدارة لهذه المصادر، وفقاً لمصالح الاستيطان الصهيوني وإسرائيل دون الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الحقيقية للشعب الفلسطيني، إذ لا يضخ من مصادر المياه الفلسطينية إلا جزء قليل للشعب الفلسطيني، هذا الجزء القليل لا يلبي احتياجات الحد الأدنى اليومية الحقيقية، ولا متطلبات التطور الزراعي والصناعي والسكاني لهم.

وتقدر موارد المياه السنوية في الضفة الغربية ما بين 580-830 مليون متر مكعب، وفي قطاع غزة، فإن هذه الموارد تقدر ما بين 50-70 مليون متر مكعب سنوياً. ويقدر حجم استهلاك الضفة الغربية وقطاع غزوة معاً من الموارد المائية

الفلسطينية ما بين 215–228 مليون متر مكعب سنوياً، وحجم المياه المستهلكة في الضفة الغربية ما بين 110–133 مليون متر مكعب سنوياً، أو ما نسبته 10%–20% من الموارد ا لمائية التي تعود للضفة الغربية. أما باقي الموارد المائية في الضفة الغربية فإنها تضخ للمستوطنات اليهودية فيها، والباقي يضخ إلى إسرائيل للاستعمالات المختلفة [٤٠].

4-1-3. سياسة الاحتلال الإسرائيلي في المجال التجاري

سيطرت إسرائيل منذ عام 1967م، على التجارة الخارجية والداخلية للضفة الغربية وقطاع غزة سيطرة تامة، فعلى صعيد التجارة الخارجية تم تغيير اتجاه هذه التجارة من الضفة الشرقية للأردن ومصر والبلاد العربية الأخرى نحو الاقتصاد الإسرائيلي، وفرضت على الاقتصاد الفلسطيني السياسة الجمركية الإسرائيلية التي لا تخدم التطور والتنمية الاقتصادية الفلسطينية، وقد أفقد هذا التغير الكثير من المنتجين الفلسطينيين لأسواقهم التقليدية، ولم تعوض عملية تحويلهم نحو الاقتصاد الإسرائيلي خسارتهم الناجمة عن ذلك، ويصدر حالياً أكثر من 70% من صادرات الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى إسرائيل، وأكثر من 90% من وارداتها تأتي من إسرائيل [٤١].

أما على صعيد التجارة الداخلية، فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد فتحت الأسواق الفلسطينية على مصاريعها أمام المنتوجات الإسرائيلية ودون قيود، في الوقت نفسه الذي قيدت فيه دخول المنتوجات الفلسطينية الزراعية والصناعية منها، إلى الأسواق الإسرائيلية، وقد أدى هذا الوضع إلى حدوث عجز مزمن ومتزايد في الميزان التجاري بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، حيث ارتفع هذا العجز

من حوالي 128 مليون دولار عام 1973م إلى 683.5 مليون دولار عام 1993م [٤٢].

4-1-4 سياسة الاحتلال الإسرائيلي في المجال المالي

لا يشك أحد في الأهمية الحيوية للمؤسسات المالية والسياسة النقدية لعملية التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي. إذ من الصعب جداً تصور حدوث تنمية اقتصادية واجتماعية بدون وجود البنوك والسياسة النقدية المواجهة لتحقيق هذا الهدف، وبالنظر إلى واقع الأمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نجد أنها حرمت من مؤسساتها المالية النقدية منذ عام 1967م، حيث دمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي فيها البنية المالية، وسيطرت على السياسة النقدية وعملية تداول العملات النقدية فيها. إذ أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الكثير من الأوامر العسكرية التي أغلقت بموجبها كافة البنوك والمؤسسات المالية التي كانت قائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة قبل عام 1967م، كما سيطرت على مكاتب البريد وفرضت رقابة صارمة على مؤسسات التامين [٤٣]. وفي الوقت نفسه نجد أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي سمحت لمؤسساتها المالية بمد نشاطاتها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وسمحت بتداول عملتها رسمية في هذه الأراضي، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذا الإجزاء لم يهدف إلى التعويض عن الاقتصاد الفلسطيني لمؤسساته المالية والنقدية المدمرة، وإنما لخدمة عملية الاستيطان اليهودي وتسهيل عملية دمج اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة وإلحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي ومنع تطور اقتصاد فلسطيني مستقل، فالبنوك الإسرائيلية التي أنشئت على خدمة عمليات الاستيطان وتقديم التسهيلات لاندماج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وقد ساعد على ذلك فرض العملة الإسرائيلية في التداول، حيث جنت إسرائيل إلى جانب ذلك مكاسب مالية كثيرة من وراء ما يطلق عليه Seniorage Tax نتيجة لإصدار العملة [٤٤].

وعلى الرغم من سماح سلطات الاحتلال الإسرائيلي لبنك فلسطين وبنك القاهرة –عمان بإعادة فتح فروعهما واستئناف نشاطهما، إلا أن القيود التي فرضت عليهما منعتهما من القيام بدور مالي يسمح بدعم التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإخراج اقتصادهما من احتكار المؤسات المالية والإسرائيلية.

4-1-5 السياسة الضريبية والجمركية

تعتبر السياسة الضريبية والجمركية من الأدوات التي استخدمتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لإعاقة التطور الفلسطيني والتدخل في تشكيل تركيبته وتوجيهه لخدمة الأهداف الإسرائيلي أنواعاً كثيرة من الضرائب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مثل ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الإنتاج، وإجراء تعديلات على شرائح ضريبة الدخل، وهدفت كل هذه الضرائب إلى زيادة العبء الضريبي على المنتجين الفلسطينيين، وبالتالي رفع تكلفة الإنتاج وسلبه المزايا الاقتصادية النسبية التي يتمتع بها، مثل رخص الأيدي العاملة، وبالتالي جعل المنتوجات الإسرائيلية منافسة للمنتوجات الفلسطينية لقد أدت هذه السياسة إلى خروج الكثير من المنتجين الفلسطينيين من الأسواق الفلسطينية [٤٥].

وفي الوقت نفسه أخضعت إسرائيل الاقتصاد العربية الفلسطيني للسياسة الجمركية الإسرائيلية التي لا تخدم ولا تناسب عملية التنمية الاقتصادية الفلسطينية، بل تناسب مرحلة تطور الاقتصاد الإسرائيلي وطبيعته، ناهيك عن التأخير والإعاقة للبضائع الفلسطينية في الموانئ الإسرائيلية بحجة الدوافع الأمنية، الأمر الذي أعاق وصولها في الوقت المناسب، إلى الأسواق المتجهة لها أو إلى المنتجين الفلسطينيين، الأمر الذي أعاق عملية الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني.

4-1-6 سياسة الإنفاق العام لسلطات الاحتلال الإسرائيلي

إذا ما حاول المرء المقارنة بين سياسة الإنفاق العام للحكومة الإسرائيلية على الاقتصاد الإسرائيلي، وسياسة الإنفاق العام لسلطات الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة فإنه يلاحظ الفارق الكبير بينهما، فالإنفاق العام للحكومة الإسرائيلية على الاقتصاد الإسرائيلي يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مطَّرد في الاقتصاد الإسرائيلي وتطوير البنية التحتية له باستمرار ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية العامة التي تقدمها للسكان، لرفع مستوى معيشتهم باستمرار. أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن سياسة الإنفاق العام لسلطات الاحتلال الإسرائيلي هدفت إلى تطوير البنية التحتية لخدمة أغراض الاستيطان اليهودي فيها، وتجاهل احتياجات السكان الفلسطينيين الأساسية. وفي هذا المجال، فإن الإنفاق العام لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، على الخدمات التعليمية والصحية والمياه والكهرباء، يهدف إلى المحافظة على الحد الأدني من تقديم هذه الخدمات. ومن مراجعة بنود الموازنة العامة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة نجد أن 60% من حجم الموازنة مخصص لدفع رواتب الموظفين، وباقي البنود مخصص لمصاريف إدارية أخرى مثل الكتب المدرسية ومصاريف المستشفيات الحكومية وغيرها [٤٦].

أما بنود الموازنة التطويرية، فهي عبارة عن منح وقروض للمجالس البلدية والقروية لمساعدتها في تسديد العجز المالي الذي تعاني منه، حيث وصلت نسبة هذه القروض اولمنح 22.6% من الموازنة التطويرية. أما الموازنة المخصصة لتطوير الطرق والكهرباء والمياه، فهي موجهة لخدمة أغراض الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ووصلت نسبتها من هذه الموازنة إلى 42.8%[٤٧].

لقد مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياستها هذه تجاه الاقتصاد العربي الفلسطيني بشكل مبرمج ومستمر، الأمر الذي أحدث اختلالات هيكلية وتشوهات فيه وتحويله إلى اقتصاد عاجز، ويمكن ملاحظة هذا العجز من زاويتين: **الأولى**

عجزه عن توفير فرص عمل للقوة العاملة المتزايدة فيه، واعتماد القوى العامة الفلسطينية بشكل متزايد على أسواق العمل الخارجية، وبخاصة في سوق العمل الإسرائيلي. **والزاوية الثانية،** هي اعتماد الاقتصاد الفلسطيني المتزايد على المساعدات الخارجية، حيث زادت الهوة والفجوة بين حجم الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الناتج القومي الإجمالي بما يزيد على 30% على النحو الذي سنبينه.

4-2 السكان والقوى العاملة الفلسطينية

أدى الصراع العربي الإسرائيلي، والحروب العديدة التي رافقت هذا الصراع إلى إحداث تغييرات ديمغرافية وجوهرية على السكان والقوى العاملة الفلسطينية. كما لعبت العوامل الاقتصادية وسوء الأحوال المعيشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نتيجة لسياسة الاحتلال الإسرائيلي اتجاه الاقتصاد الفلسطيني على النحو الذي بيناه، دوراً حاسماً في إحداث هذه التغيرات.

إن أبرز سمة للسكان الفلسطنيين هي ارتفاع معدل النمو الطبيعي بالمقارنة مع الدول النامية والدول المتقدمة على السواء. إذ تراوح هذا المعدل في الضفة الغربية خلال الفترة من 1968-1993م، ما بين 2.2%-4.2% وفي قطاع غزة ما بين 202%-5.1% [٤٨]، وللمقارنة فإن هذا المعدل يصل في الدول النامية إلى 2% [٤٩]، وقدر عدد السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1993م، باستثناء القدس بحوالي 1.833 مليون نسمة مقابل 966.7 الف نسمة عام 1967م [٥٠]، وبإضافة عدد سكان القدس البالغ حوالي 150 ألف نسمة، فإن المجموع الكلي للسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة يصل إلى حوالي 2 مليون نسمة. إلا إذا أخذنا المعدل المرتفع للنمو الطبيعي للسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة كأساس لتقدير حجم السكان فيها، فإن عددهم يجب أن يصل مع نهاية عام 1992م، إلى 2.189 مليون نسمة [٥١]، وإذا ما أضفنا إلى ذلك ما كان

يجب أن يكون عليه سكان القدس وفقاً لمعدل النمو الطبيعي هذا، فإن عدد السكان الفلسطنيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة يجب أن يكون مع نهاية عام 1994م، حوالي 2.350 مليون نسمة [٥٢].

وبمقارنة ذلك مع الأرقام الخاصة بالاحصاءات الرسمية الإسرائيلية المشار إليها أعلاه، فإننا نجد فرقاً يصل إلى حوالي 350 ألف نسمة، ويشكل هذا الفرق حجم الهجرة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة من 1968-1992م، وذلك بسبب سوء الأحوال الاقتصادية والمعيشية فيهما.

وكان للتغيرات الديمغرافية التي تعرض لها السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أثرها أيضاً على حجم القوة العاملة فيها. إذ على الرغم من أن معدل الزيادة السكانية المرتفع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن حركة النزوح والهجرة، التي تعرضت لها هذه الأراضي، بسبب سياسة الاحتلال الإسرائيلي، تجاه الاقتصاد العربي الفلسطيني، أدت إلى الحد من زيادة حجم القوة العاملة فيها بشكل كبير، ففي عام 1993م، وصل حجم القوة العاملة الفلسطينية في هذه الأراضي إلى 338.50 ألف عامل، منهم 218.3 ألف عامل في الضفة الغربية و120.200 ألف عامل في قطاع غزة [٥٣]، وبالمقارنة مع عام 1992م، فإن حجم القوة العاملة الفلسطينية قد ارتفع بنسبة 1.53% فقط. وقد ميز معدل نمو القوة العاملة الفلسطينية منذ عام 1970م، حتى الوقت الحاضر بالتذبذب، وذلك وفقاً للأوضاع الاقتصادية السائدة ولمعدلات الهجرة تبعاً لذلك، حيث تراوح ما بين 1.9% في أدنى نقطة له و303% في أعلى نقطة له [٥٤].

ومن أهم ميزات القوة العاملة الفلسطينية انخفاض حجمها بالنسبة إلى حجم السكان وبالنسبة إلى حجم السكان في سن العمل بالمقارنة مع الدول النامية [٥٥]. ففي عام 1993م، بلغت نسبة القوة العاملة إلى عدد السكان حوالي 21.2%

ونسبتها إلى عدد السكان في سنة العمل (15 سنة فما فوق)، إلى 37.6% [٥٦] وتشير هذه البيانات إلى ارتفاع معدل الإعالة للقوة العاملة الفلسطينية. كما تتيمز القوة العاملة الفلسطينية أيضاً بارتفاع نسبة الذكور فيها، وانخفاض معدل مساهمة الإناث. ففي عام 1993م، وصلت نسبة الذكور في القوة العاملة في الضفة الغربية إلى 88.5% وفي قطاع غزة إلى 97.3% [٥٧].

ومن أبرز مظاهر إلحاق الاقتصاد الفلسطيني وتعبيته للاقتصاد الإسرائيلي اعتماد القوة العاملة الفلسطينية المتزايدة على سوق العمل الإسرائيلي، فقد عمل في السابق (حتى عام 1992م)، حوالي 40% من القوة العاملة في سوق العمل الإسرائيلي و 60% في سوق العمل الداخلي، إلا أنه بسبب القيود التي أخذت تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على انتقال العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي منذ بدء العملية السلمية في مدريد 1992م، تناقض عدد العاملين الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي بشكل حاد. ففي عام 1993م، عمل في سوق العمل الإسرائيلي 24.76% من مجموعة القوة العاملة الفلسطينية [٥٨]. ونتيجة لإغلاق الأراضي الفلسطينية المتكرر من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية في عام 1994م، في أعقاب مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل انخفض عدد الأيدي العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي إلى حوالي 8%. وفي أعقاب العملية الانتحارية في بيت ليد في نهاية شهر كانون الثاني 1995م، منع العمال الفلسطينيون من العمل في سوق العمل الإسرائيلي، ولم يسمح إلا لحوالي آلاف عامل فلسطيني بالعمل في سوق العمل الإسرائيلي.

ونتيجة لكون غالبية القوى العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي هي قوى غير ماهرة [٥٩]، فإن توزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة التي عملت فيها، كان يختلف عن توزيعها في سوق العمل الحلي، فقد تركزت غالبية القوى العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي في قطاع البناء، وفي عام

1993م، وصلت هذه النسبة إلى 72.6% أما الباقي فتوزعت على قطاع الزراعة والصناعة والقطاعات الأخرى بنسبة 10.3% و 5.7% و44.4% على التوالي[٦٠]، بينما توزعت القوة العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل آخر. ومن أهم التطورات التي حدثت على توزيع القوة العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م حتى الوقت الحاضر الانخفاض المستمر في نسبة القوة العاملة التي تعتمل في الزراعة، في عام 1970م، عملت في الزراعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة نسبة 38.7% من مجموع القوة العاملة الفلسطينية فيها [٦١].

وتعتبر الهوة بين نمو العرض من القوة العاملة المتاحة، وقدرة الاقتصاد الوطني الفلسطيني المحدود على استيعاب أعداد القوة العاملة المتزايدة داخل هذا الاقتصاد تعتبر أحد التشوهات والختلالات الهيكلية لهذا الاقتصاد التي سببتها سياسة الاحتلال الإسرائيلي تجاهه منذ عام 1967م، حتى الوقت الحاضر.

ونتيجة لاعتماد القوة العاملة الفلسطينية على سوق العمل الإسرائيلي، باعتباره بديلاً للفرص في سوق العمل الحلي المقيَّد، فقد بلغت مستويات البطالة أدناها عندما بلغ التشغيل في سوق العمل الإسرائيلي ذروته، وارتفعت إلى أرقام خيالية عندما أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية وقيَّدت الدخول إليه.

وتتضارب التقديرات حول معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فالبيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي تشير إلى أنها كانت طيلة الفترة من عام 1970–1990م، أقل من 5% ثم أخذت هذه المعدلات، بعد ذلك بالارتفاع. ففي الضفة الغربية وصلت عام 1993م، إلى 10.3% ، وفي قطاع غزة إلى حوالي 4% أما في عام 1993م، فإنها وصلت في الضفة الغربية إلى 7.9% وفي قطاع غزة إلى 4.5% [٦٢].

أما التقديرات الفلسطينية [٦٣] فترى أن معدلات البطالة السابقة لا تعكس واقع الأمر في الاقتصاد الفلسطيني، فالإحصاءات الإسرائيلية تستخدم التعريف الدولي للبطالة الذي لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الاقتصاد الفلسطيني ومميزاته وهو انتشار الاستخدام الناقص الذي وصلت نسبته عام 1993م، في الضفة الغربية إلى حوالي 10% وفي قطاع غزة إلى 8.2% [٦٤]. كما لا تتضمن البيانات الإسرائيلية عن معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة أولئك العاطلين عن العمل الذي يتغيبون عن العمل بسبب عدم منحهم تصاريح عمل، كما لا تتضمن هذه المعدلات للبطالة أعداد العاطلين الذين يصنفون كعمال يائسين أو محبطين، والبطالة المقنعة.

ونتيجة للإغلاق المتكرر للأراضي الفلسطينية المحتلة، منذ نهاية آذار عام 1993م، ومنع العمال الفلسطينيين من العمل في سوق العمل الإسرائيلي، فقد ارتفعت البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بنسبة عالية، إذ إن كافة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي غالباً لن يجدوا فرص عمل بديلة في سوق العمل المحلي بسبب سوء الأحوال الاقتصادية، وبالتالي محدودية فرص العمل المتوافرة . أي أنهم سيصبحون عاطلين عن العمل وقد وصل عددهم عام 1993م، إلى 83.8 ألف عامل وإذا ما أضفنا هؤلاء إلى عدد العاطلين عن العمل في ذلك العام والبالغ 22.6 ألف عامل، فإن معدل البطالة في ظل إغلاق الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل في شباط 1994من سيصل على 31.4%. إننا نعتقد بأن معدل البطالة سوف يزداد بسبب أثر الإغلاق على تردى الأوضاع الاقتصادي وتحويل الكثير من العاملين في سوق العمل المحلي إلى عاطلين عن العمل وبخاصة في مجال الزراعة والصناعة التي تصدر منتوجاتها إلى إسرائيل، إذ إن الإغلاق لا يسمح بتسويق هذه المنتجات، وفي ظل غياب أسواق بديلة فإنها ستتوقف عن العمل وتسرح العاملين فيها.

4-3 الأداء الاقتصادي العام

أدت سياسة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى إحداث تشوهات واختلالات في هيكلة الاقتصاد العربي الفلسطيني، وإضعافه وزيادة تبعيته للخارج، إذ يستند الاقتصاد العربي الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي حالياً إلى قاعدة إنتاجية ضعيفة وما يرافقها من خدمات، بالإضافة إلى اعتماده على الاقتصاد الإسرائيلي في توفير فرص عمل للقوة العاملة الفلسطينية، كما يستند إلى تحويلات العاملين خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى بعض الصادرات الزراعية والصناعية، وعلى ما يقدم للشعب العربي الفلسطيني من مساعدات عربية ودولية.

لقد تميز الأداء الاقتصادي العام في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالتذبذب بين فترة وأخرى، ففي الضفة الغربية ارتفعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1972-1975م، بمعدل 19.8% ثم انخفضت خلال الفترة 1967-1980م إلى 4.6% سنوياً ثم عادت للارتفاع خلال الفترة 1981-1987م بمعدل 8.1% ثم أصبحت بالسالب خلال الفترة 1988-1990م، حيث أصبح معدل النمو للناتج الحلي - 11% سنوياً، وفي قطاع غزة وصلت هذه المعدلات خلال الفترات السابقة إلى 9.16% و 3.4% و 4.8% و-15% على التوالي [٦٥].

وفي عام 1992م، وصل حجم الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى 2391.4 مليون دولار (788.131) مليون دولار للضفة الغربية و(541.4) مليون دولار لقطاع غزة [٦٦]، وللمقارنة فقد شكل الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية المحتلة حوالي 3.7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل في العام نفسه (1992م) [٦٧].

وبالإضافة إلى تذبذب الناتج المحلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد تذبذب أيضاً الناتج القومي لها منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، حتى الوقت الحاضر. ففي الضفة الغربية وصل معدل نمو الناتج القومي خلال الفترة 1972-1975م، إلى 20.4% ثم انخفض خلال الفترة 1976-1980م إلى 8.3% سنوياً، ثم عاد فارتفع خلال الفترة 1981-1987م إلى 8.1% سنوياً، ثم أصبح بالسالب خلال الفترة 1988-1990م، حيث سجل -9% سنوياً. وفي قطاع غزة وصلت هذه المعدلات إلى 18.3% و 4.4% و 6.6% و-16% على التوالي [٦٨]. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن التذبذب في الناتج القومي للأراضي الفلسطينية المحتلة، يعكس بالإضافة إلى تذبذب معدلات نمو الناتج لمحلي أيضاً التذبذب في المساعدات والتحويلات الخارجية التي تأتي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي عام 1992م، وصل حجم الناتج القومي الإجمالي للأراضي الفلسطينية المحتلة بسعر التكلفة إلى 3314.3 مليون دولار (2344.4 مليون دولار للضفة الغربية و 936.95 مليون دولار لقطاع غزة) [٦٩]. وللمقارنة أيضاً فإن حجم الناتج القومي للأراضي الفلسطينية في عام 1992م، كان يساوي فقط 5.2% من حجم الناتج القومي لإسرائيل في العام نفسه [٧٠]. وهذا يظهر أهمية المساعدات والتحويلات الخارجية في الناتج القومي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

بالإضافة إلى التذبذب في الأداء الاقتصادي العام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنه لا بد من الإشارة على أن هذا الأداء قد استند بصورة عامة على النمو في قطاعي البناء والخدمات والطلب الكلي وبخاصة جانب الاستهلاك الخاص منه الذي اعتمد بصورة رئيسية على الدخول والتحويلات الخارجية، التي كانت السبب في إبقاء معدلات النمو إيجابية. إذ ظهر، بأنه بعد انخفاض هذه التحويلات أصبحت معدلات النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالسالب، أما قطاعا الزراعة والصناعة فلم يكن لهما دورٌ مهمٌ في إحداث النمو

الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويعود ذلك إلى القيود والعراقيل التي تحد من تطورهم واضطلاعهم بالدور الطبيعي في التنمية والنمو الاقتصادي. إن هذه القيود هي نتيجة مباشرة للسياسة الإسرائيلية تجاه الاقتصاد العربي الفلسطيني على النحو الذي بيّناه.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن من أهم مميزات الأداء الاقتصادي العام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تزايد الفجوة بين حجم الناتج المحلي وحجم الناتج القومي، وبسبب تزايد اعتماد اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة على المحتلة على التحويلات والمساعدات الخارجية، وتعتبر هذه الفجوة أحد مظاهر الاختلالات الهيكلية التي عاني منها الاقتصاد العربي الفلسطيني. ولم تقل هذه الفجوة في السنوات السابقة منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م عن 30% [٧١]. وفي عام 1992م، وصلت هذه الفجوة إلى 3806% (في الضفة الغربية كانت هذه الفجوة 32.95% وفي قطاع غزة 73.1%)[٧٢].

4-4 تطور القطاعات الاقتصادية

4-4-1 تطور قطاع الزراعة

كانت الزراعة، عشية الاحتلال الإسرائيلي، للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، عماد الاقتصاد الرئيسي للأراضي الفلسطينية المحتلة. إلا أن هذا الوضع قد تبدل بعد ذلك، فقد تناقصت الأهمية النسبية له في توليد الناتج المحلي الإجمالي وفي تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية. كما تبدلت أنماط الإنتاج الزراعي قد هبطت الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الزراعي الفلسطيني في توليد الناتج المحلي من 36% عام 1972م إلى 23% عام 1987م، وإلى 19.7% عام

1992م [٧٣]. ويعود هذا الهبوط إلى ازدياد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات الخاص، وبسبب تناقص الدخل من الزراعة وعدم كفايته، انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية 40% عام 1967م، في قطاع غزة، وحوالي 33% في الضفة الغربية على 26.3% فيهما معاً عام 1981م، وإلى 23.2% عام 1993م [٧٤].

ويعود سبب هذه التحولات في القطاع الزراعي إلى نقصان مساحة الأراضي الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب مصادرتها والسيطرة عليها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وتقييد استخدام المياه، والمنافسة الشديدة التي يتعرض لها القطاع الزراعي من المنتوجات الزراعية الإسرائيلية المدعومة من حيث المياه ومدخلات الإنتاج، التي تدخل الأسواق الفلسطينية عندما تصدر قيود، على عكس الحال بالنسبة إلى المنتوجات الزراعية الفلسطينية عندما تصدر إلى الأسواق الإسرائيلية، وأدت كل هذه العوامل إلى الحد من التوسع الزراعي الفلسطيني، وعلى عجز هذا القطاع عن تلبية احتياجات السكان الفلسطينيين، وإلى عدم قدرته على تطوير المنتوجات التصديرية.

وبالنسبة إلى نمط الإنتاج الزراعي فقد لوحظ حدوث بعض التحولات والتغييرات عليه، فقد تبدل الإنتاج الزراعي من زراعة الحمضيات إلى زراعة الخضروات والأشجار المثمرة مثل الزيتون، حيث أصبحت زراعة الحمضيات تأتي في المرتبة الثانية، على الرغم من المحاولات الفلسطينية لتطوير القطاع الزراعي وتحسين المنتوجات الزراعية، إلا أن هذا القطاع ما زال يعاني من الكثير من المشاكل مثل عدم تخطيط الإنتاج والتنسيق بين المزارعين، والاعتماد الكامل على الخارج في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي أو مدخلاته مثل السماد والبذور والمبيدات، ومن المشاكل الأخرى ضعف البنية التحتية لتسويق الإنتاج الزراعي للخارج. هذا إلى جانب المشاكل والقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي

على القطاع الزراعي الفلسطيني مثل الإجراءات الإدارية المفروضة على تصدير المنتجات الزراعية بحجة الأمن.

4-4-2 تطور قطاع الصناعة

لم يتحول القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى القطاع الرائد في اقتصاد هذه الأراضي، بل على العكس، فإنه بقي هامشياً وضعيفاً، إذ على الرغم من معدلات النمو المرتفعة التي حققها في الفترة 1972-1975م، حيث وصلت في الضفة الغربية إلى 20.5% في قطاع غزة على 33.2%، إلا أنها انخفضت في السنوات اللاحقة. ففي الفترة 1976-1980م، انخفضت معدلات النمو في الصناعة في الضفة الغربية إلى 1.3% كما شهدت الفترة 1981-1987م، تحسناً طفيفاً، إذ ارتفع معدل نمو الصناعة في الضفة الغربية إلى 9.4% وفي قطاع غزة 9.9% إلا أن هذا المعدل عاد وانخفض وأصبح بالسالب خلال الفترة 1988-1990م، حيث سجل في الضفة الغربية 14%، وفي قطاع غزة -15% [٧٥].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في توليد الناتج المحلي الإجمالي بقي منخفضاً، فقد بقي في المستوى نفسه الذي كان عليه عشية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، إذ لم تزد نسبة مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية نسبة مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج الحلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة 1977-1992م، عن 805% [٧٦]. كما لم تتعد مساهمة هذا القطاع في تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية 17% من مجموع هذه القوة العاملة منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، حتى عام 1992م [٧٧].

وبصورة عامة لم يطرأ أي تحول على حجم المنشآت الصناعية أو على طابعها، فقد بقيت هذه المنشآت صغيرة الحجم، وتتميز بالطابع الحرفي والعائلي.

إذ وصل متوسط حجم المؤسسة الواحدة إلى خمسة أشخاص في الضفة الغربية وإلى 4.1 أشخاص في قطاع غزة [٧٨]. كما لم يطرأ أي تغيير نوعي على هيكل الصناعة الفلسطينية. فالتغيير الذي حدث هو كمي، أي ازداد عدد نوع معين من المنشآت الصناعية القائمة ونقص نوع آخر، وقد حدث هذا التطور في إطار من التبعية للصناعات الإسرائيلية والاقتصاد الإسرائيلي، فالصناعات التي تطورت وشهدت معدلات نمو مرتفعة كانت مرتبطة بالسوق الإسرائيلي وبالصناعات الإسرائيلية على أساس العقود من الباطن Subcontracting، ومن الأمثلة على هذه الصناعات في الضفة الغربية، الصناعات المعدنية وصناعة النسيج والملابس والصناعات الخشبية والجلود والأحذية وحجارة البناء، حيث أصبحت هذه الصناعات تشكل الهيكل الأساسي للصناعة في الضفة الغربية، وقد حدث التطور نفسه في قطاع غزة، حيث لوحظ أيضاً بأن الصناعات التي ازدهرت هي صناعة تكميلية للصناعات الإسرائيلية في إطار العقود من الباطن، ومن الأمثلة على هذه الصناعات صناعة النسيج والملابس وصناعة الخشب والأثاث والصناعات المعدنية [٧٩]، وقد تبين بأن الصناعات التي لم تستطع منافسة المنتوجات الصناعية الإسرائيلي، أو لم تستطع الاندماج مع الصناعات الإسرائيلية على أساس العقود من الباطن، اضطرب إلى الإغلاق إذ أظهرت الدراسة الميدانية عن الصناعة في الضفة الغربية، أن أكثر من 80% من الصناعات القائمة حالياً فيها، أنشئت أو تأسست بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، علماً بأن عدد المؤسسات الصناعية الموجودة حالياً أقل من العدد الذي كان موجوداً عشية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، وهذا يعني أن أكثر من 80% من الصناعات التي كانت قائمة قبل الاحتلال الإسرائيلي قد أغلقت أو خرجت من السوق [٨٠].

وللوقوف على حقيقة ضعف حجم القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنه يكفي مقارنته بحجم القطاع الصناعي الإسرائيلي، ففي عام 1992م

وصل حجم الإنتاج الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى 209.43 مليون دولار، وقد شكل هذا نسبة 2.1% من حجم الإنتاج الصناعي الإسرائيلي في العام نفسه [٨١].

ويعود ضعف القطاع الصناعي الفلسطيني وتهميشه إلى المعوقات والقيود التي فرضت عليه، وإعاقة نموه وتطوره، من قبل الاحتلال الإسرائيلي [٨٢]، ويعاني القطاع الصناعي الفلسطيني حالياً من عدد كبير من المشاكل، مثل عدم وجود بنية تحتية متطورة مثل المناطق الصناعية وشبكات الكهرباء والمياه، وارتفاع أسعار الكهرباء والمياه والمنافسة غير المتكافئة مع الصناعات الإسرائيلية التي غمرت الأسواق الفلسطينية دون أية قيود أو تحديد، وعدم توفر بنية تحتية للتسويق الخارجي واحتكار عملية التسويق من قبل الإسرائيليين، وعدم وجود مؤسسات مالية لتقديم القروض والتسهيلات المالية للمؤسسات الصناعية، وتعقيد الضمانات المطلوبة للقروض من المؤسسات المالية القائمة حالياً، والضرائب الباهظة بكل أشكالها وأنواعها التي تثقل كاهل كافة المنتجين الصناعيين [٨٣].

4-4-3 تطور قطاع البناء

يعتبر قطاع البناء والتشييد من القطاعات الاقتصادية المهمة في اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة، فالنمو الاقتصادي الذي تحقق للاقتصاد الفلسطيني يعود إلى هذا القطاع وقطاع الخدمات ففي الضفة الغربية، وصل معدل نمو قطاع البناء خلال الفترة 1972-1975م حوالي 46.6%، ثم انخفض خلال الفترة 1976-1980م، إلى 209% ثم عاد إلى الارتفاع بمعدل 10.9% سنوياً خلال الفترة 1981-1987م، وتعرض هذا القطاع إلى انتكاسة خلال الفترة 1988-1990م، حيث كان النمو فيه سالباً وبحدود -24% . وفي قطاع غزة، كان معدل نمو قطاع البناء فيه متذبذباً، كما هو الحال في الضفة الغربية. إذ خلال

الفترة 1972–1975م، كان معدل نمو هذا القطاع حوالي 33.2% سنوياً، ثم انخفض خلال الفترة 1976–1980م إلى 6.6% ثم عاد وارتفع إلى 5.3% سنوياً خلال الفترة 1981–1987م، وفي الفترة 1988–1990م، أصبح معدل النمو سالباً بحدود –20% سنوياً [٨٤].

وعلى الرغم من هذا التذبذب في معدل نمو قطاع البناء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن وزنه في اقتصاد هذه الأراضي كان في ازدياد مطَّرد. فقد ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في توليد الناتج المحلي الإجمالي من 9% عام 1972م، إلى 19% عام 1989م [٨٥]. كما تزايدت الأهمية النسبية لهذا القطاع في تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية، ففي الضفة الغربية ارتفعت نسبة الأيدي العاملة التي تعمل في البناء من 8.4% عام 1970م، إلى 10.7% عام 1981م، وإلى 14.9% عام 1993م [٨٦]. وفي قطاع غزة، ارتفعت نسبة مساهمة قطاع البناء في تشغيل الأيدي العاملة من 8.5% عام 1970م، إلى 12.6% عام 1989م، وإلى 15.4% عام 1993م [٨٧].

ويعود سبب النمو في قطاع البناء في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى الاستثمارات المرتفعة الموجهة إلى المباني السكنية لمواجهة الطلب المتزايد عليها، والتي حولت بصورة رئيسية من تحويلات العاملين الفلسطينيين من الخارج وبعض المساعدات العربية من خلال اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة. فقد ارتفعت حصة الاستثمارات في البناء من إجمالي التكوين الرأسمالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة من 43% عام 1970م، إلى 68% عام 1987م، وارتفعت حصة التكوين الرأسمالي الخاص في قطاع البناء من إجمالي التكوين الرأسمالي الخاص من 55% عام 1982م، إلى 83% عام 1987م [٨٨].

إن اعتماد قطاع البناء الفلسطيني، في الأرضي الفلسطينية المحتلة، على التحويلات الخارجية من العاملين الفلسطينيين في الخارج والمساعدات الخارجية، هو الذي يفسر لنا تذبذب نمو هذا القطاع، إذ عندما تزداد فيه هذه التحويلات يزداد النشاط في قطاع البناء، وعندما تقل ينخفض معدل النمو في قطاع البناء الفلسطيني، كما لا نستطيع أن نتجاهل هذا المناخ السياسي السائد الذي يؤثر في البناء سلبياً في حالة عدم الاستقرار وإيجابياً في حالة الاستقرار وخلق مناخ ملائم للاستثمار في هذا القطاع.

وعلى الرغم من التقدم والنمو الذي أحرزه قطاع البناء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أن هذا القطاع ما زال ضعيفاً بالمقارنة مع المناطق المجاورة وعلى رأسها إسرائيل، ففي عام 1987م، وصل حجم القيمة المضافة المتولدة في قطاع البناء في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى 302 مليون دولار، في حين وصلت القيمة نفسها في إسرائيل عام 1987م إلى 1209 ملايين دولار، وارتفعت في عام 1992م، إلى 4675 مليون دولار، علماً بأن هذه القيمة لا تتضمن المبالغ الكبيرة التي استثمرت في الاستيطان اليهودي في داخل الضفة الغربية بما فيها القدس [٨٩]. وهذا يعني أن حجم القيمة المتولدة في قطاع البناء الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة كان يساوي عام 1987م، حوالي 25% من القيمة المتولدة في قطاع البناء الإسرائيلي .

4-4-4 قطاع الخدمات

إلى جانب قطاع البناء، يعتبر قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من أهم القطاعات الاقتصادية التي شهدت نمواً ملحوظاً من عام 1967م، حتى الوقت الحاضر، إذ يستأثر قطاع الخدمات، الذي يضم الخدمات العامة وخدمات السياحة والتجارة والنقل وأنشطة الخدمات الخاصة، بنسبة عالية

من الناتج الحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية المحتلة. إذ ارتفعت هذه النسبة من 46% عام 1992م، إلى حوالي 50% عام 1978م [٩٠]. وقد شهد هذا القطاع انخفاضاً ملموساً في معدل نموه في الفترة 1988-1990م، حيث وصل إلى 18% سنوياً [٩١]. ويشغل قطاع الخدمات أكبر نسبة من الأيدي العاملة في الأراضي الفلسطينية، حيث ارتفعت هذه النسبة من 39.1% عام 1970ن إلى 45.5% عام 1970 إلى 46.6% عام 1993م [٩٢].

وتعتبر السياحة والتجارة والنقل أكبر قطاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تزايدت الأهمية النسبية لها في توليد الناتج المحلي من 31% عام 1980م، إلى 38% عام 1985م، وإلى 41% عام 1989م [٩٣]. ويعود السبب في ذلك إلى ازدهار قطاع السياحة والنقل والدخول المالية الناتجة عن ذلك، إلا أن هذه القطاعات عادت وانخفضت إلى حوالي 30% عام 1990م [٩٤]. حيث مُني قطاع السياحة الفلسطيني بسبب القيود الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منه عام 1990م، بخسائر كبيرة ، حيث قدرت هذه الخسائر بحوالي 90 مليون دولار عام 10991م [٩٥].

5- التجارة الخارجية

تعكس التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة التطورات التي حدثت على البنيان الاقتصادي لها منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، حتى الوقت الحاضر، ومن المفروض أن تلعب التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب ضيق السوق والنقص الشديد في الموارد الطبيعية المتوافرة فيها، دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة. إلا أن هذا الدور لم تقم به التجارة الخارجية، بسبب القيود المفروضة عليها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، إذ سيطر الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967م، على التجارة

الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة وسلخها عن مناطقها التقليدية في الدول العربية المجاورة، وغيّر من وجهتها باتجاه إسرائيل، وطبق عليها السياسة الإسرائيلية، أي أخضعت الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى اتحاد جمركي من جانب واحد مع إسرائيل. وقد صارت الأراضي الفلسطينية المحتلة سوقاً طبيعية للمنتجات الإسرائيلية، حيث التدفق الحر دون عوائق جمركية أو ترخيصات.

ونتيجة لذلك، تطورت التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة باتجاه مستمر نحو زيادة حصة السوق الإسرائيلية، وبالتالي اختلال هذا الميزان لصالح إسرائيل. وقد لعبت سياسة الاحتلال الإسرائيلي، التي عملت على إضعاف البنية الاقتصادية للأراضي الفلسطينية المحتلة وإلحاقها بإسرائيل، دوراً مهماً في إحداث هذا التطور.

فالميزان التجاري للأراضي الفلسطينية المحتلة يعاني من عجز مزمن منذ الاحتلال الإسرائيلي لها عام 1967م، وتتركز غالبية هذا العجز في التجارة مع إسرائيل. إذ ارتفع مقدار العجز الإجمالي من 54.3 مليون دولار عام 1970م، على 665.9 مليون دولار عام 1987م، ويشكل العجز في الميزان التجاري للأراضي الفلسطينية المحتلة مع إسرائيل عام 1987م، نسبة 98.74% من مجموع العجز في الميزان التجاري لهذه الأراضي [٩٦].

كما انخفضت نسبة مجموع الصادرات الفلسطيني ة إلى مجموع وارداتها من 45.43% عام 1970م إلى 36.65% عام 1987م [٩٧]. الأمر الذي يشير إلى أن معدل نمو الواردات كان أكبر من معدل نمو الصادرات، وهذا يعكس أهمية الواردات في الطلب الكلي للأراضي الفلسطينية المحتلة وعجز الاقتصاد المحلي عن سد احتياجات هذه الأراضي، وشكلت الصادرات الفلسطينية من إسرائيل 46.24% من مجموع صادراتها عام 1970م، وارتفعت هذه النسبة عام 1987م

إلى 78.82% أما الواردات الفلسطينية من إسرائيل فقد ارتفعت من 83.62% من مجموع الواردات الفلسطينية عام 1970م إلى 91.44% عام 1987 [٩٨].

وقد شكلت الواردات من السلع الصناعية من إسرائيل عام 1985م 85.3% من مجموع واردات الأراضي الفلسطينية المحتلة من إسرائيل، كما شكلت الصادرات الفلسطينية من السلع الصناعة إلى إسرائيل نسبة 87.84 من مجموع صادراتها إلى إسرائيل [٩٩]. وهذه الصادرات هي منتجات جرى تصنيعها على أساس العقود من الباطن Subcontracting في الأراضي الفلسطينية مع المقاولين أو المتعهدين الإسرائيليين.

وفي مقابل ذلك، فقد انخفضت التجارة الفلسطينية مع الأردن والدول الأخرى. حيث انخفضت الواردات الفلسطينية من الأردن من 3.72% من إجمالي وارداتها عام 1970م، إلى 0.89% عام 1987م، كما انخفضت الصادرات الفلسطينية إلى الأردن من 1.83% من مجموع صادراتها عام 1970م، إلى 20.30% عام 1987م [١٠٠]. ولا بد من أن ننوه هنا إلى أن تطبيق إجراءات المقاطعة العربية على منتجات الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، قد لعبت دوراً مهماً في إحداث هذا التطور.

وبالنسبة إلى تركيب التجارة الفلسطينية مع الأردن، فقد تبين أن غالبية الواردات الفلسطينية من الأردن هي من السلع الصناعية، حيث وصلت عام 1985م، إلى 4.8 مليون دولار، أو ما نسبته 97% من مجموع وارداتها من الأردن. أما الصادرات الفلسطينية إلى الأردن، فقد كانت في غالبيتها سلعاً زراعية، حيث وصلت عام 1985م، إلى 47.4 مليون دولار، أو ما نسبته 56.3% من مجموع صادراتها إلى الأردن [١٠١]. أما باقي الصادرات فهي صادرات صناعية، ومن الضفة الغربية فقط، وأغلبها سلع صناعية زراعية، مثل الصابون، وزيت

الزيتون. ويتميز الميزان التجاري الفلسطيني مع الأردن بوجود فائض لصالح الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الاحتلال الإسرائيلي حتى الوقت الحاضر.

إن العجز في الميزان التجاري للأراضي الفلسطينية، سواء مع إسرائيل أو مع الدول الأخرى غير الأردن، قد جرى تغطيته من الفائض في الميزان التجاري مع الأردن ومن فائض ميزان الخدمات الفلسطيني، خصوصاً الأجور التي يكسبها العمال الفلسطينيون في إسرائيل، والمدفوعات التحويلية من العاملين الفلسطينيين في الخارج، ومن المساعدات العربية والأجنبية.

وأخيراً، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن أهم مظهر من مظاهر الاختلال الهيكلي للاقتصاد الفلسطيني هو ارتفاع الميل المتوسط للواردات فيها، أي نسبة هذه الواردات من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. إذ ارتفع هذا المتوسط من 49.78% عام 1987م، إلى 61.71% عام 1987م [١٠٢]. وللمقارنة فقد وصل الميل المتوسط للواردات في إسرائيل عام 1987م، إلى 36% [١٠٣]. وفي الأردن وصل الميل المتوسط للواردات فيها عام 1987م، إلى 54.3% [١٠٤].

من كل ما تقدم يتضح لنا مدى ضعف الاقتصاد الفلسطيني واعتماده على الخارج، وبالتالي مدى حاجة هذا الاقتصاد لتوسيع قدراته الإنتاجية، وبالتالي قدراته التصديرية. إذ إن توقف عمل الفلسطينيي ن في إسرائيل والتحويلات الخارجية الخاصة والحكومية، يعني إغراق الاقتصاد الفلسطيني بالديوان الخارجية، إذا ما أردنا المحافظة على المستوى نفسه من المعيشة الحالي.

6- آفاق تطور الاقتصاد العربي الفلسطيني في ضوء الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي

اتضح لنا مما تقدم، كيف استطاعت إسرائيل تحقيق أهدافها الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكيف منعت بقوة القسر الاقتصادية وغير

الاقتصادية تطور اقتصاد فلسطيني مستقل، وألحقت هذا الاقتصاد في ظل الاحتلال الإسرائيلي تجري في ظل قيود صارمة. إذ تبين لنا، كيف أصبحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تسيطر على الموارد الاقتصادية الرئيسية والبنية التحتية الفلسطينية، مثل الأرض والمياه والكهرباء والطرق وأنظمة الاتصالات.

كما أصبح واضحاً لنا، كيف أصبح القرار المتعلق بالشؤون الاقتصادية الفلسطينية والتخطيط للمستقبل الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة في المدى البعيد موجوداً بأيدي المسؤولين الإسرائيليين.

وسنحاول، في هذا الجزء من الدراسة، تحديد آفاق الاقتصاد الفلسطيني في ضوء الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي، وذلك من خلال تحديد المدى الذي استطاع أو يستطيع مثل هذا الاتفاق تحرير الاقتصاد العربي الفلسطيني من السيطرة الإسرائيلية، ووضعه في المسار الصحيح لتحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير اقتصاد فلسطيني مستقل.

وغني عن البيان هنا، أن اتفاق أوسلوا لعام 1993م، يمثل السقف الأعلى أو الحد الأعلى أو الحد الأقصى للاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي الموقع في عام 1994م، لذلك لا بد لنا، حتى نفهم الآفاق التي يمكن أن يفتحها هذا الاتفاق، من معرف الإطار الاقتصادي الذي حددته اتفاقية أوسلو.

لقد حددت اتفاقية أوسلو، الإطار العام أو المبادئ العامة لكيفية حل المشكلة الفلسطينية، حيث رأت حلها على مراحل، المرحلة الأولى وهي انتقالية، يتم خلالها إنشاء سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية لا تتجاوز السنوات الخمس، يتم خلالها أيضاً التفاوض حول الحل النهائي على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338، ومن ذلك نستطيع أن نفهم أن موضوع السيادة والسيطرة على الأراضي الفلسطينية قد أُجل للمرحلة النهائية، كما نصت هذه الاتفاقية على استثناء مواضيع الاستيطان

واللاجئين والقدس من المرحلة الانتقالية. أما الإطار الاقتصادي، الذي رسمته اتفاقية أوسلو للاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي، فكان التعاون في مجال المياه والكهرباء والطاقة والتمويل والنقل والاتصالات والتجارة والصناعة وتنظيم علاقة العمل ومسائل الخدمات الاجتماعية وحماية البيئة، ومجالات الاتصالات ووسائل الإعلام، وأي مجالات أخرى يتفق عليها الطرفان، وفي مجال الصلاحيات الخاصة بالحياة الاقتصادية، فقد نصت الاتفاقية على نقل صلاحيات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشر والسياحة للجانب الفلسطيني.

وفي ضوء هذا الإطار تم التوصل إلى الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني، الإسرائيلي الذي وقع في القاهرة في 1994/5/4م، ومن أهم النقاط التي توصل إليها هذا الاتفاق هي التالية:

١ - نقل صلاحية الضرائب المباشرة كاملة للفلسطينيي ن في مناطق الحكم الذاتي، أما الضرائب غير المباشرة، فقد اتفق على السماح للفلسطينيي ن بتخفيض ضريبة القيمة المضافة إلى مستوى 16%-15% علماً بأن مستواها في إسرائيل حالياً هو 17%.

٢ - إبقاء مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني خاضعة للسياسة الجمركية الإسرائيلية بصورة عامة، مع إدخال بعض التعديلات أو الاستثناءات عليها إذ سمح للفلسطينيين في مناطق الحكم الذاتي الاستيراد وفقاً لسياسة جمركية خاصة بهم (دفتر جمركي فلسطيني)، من الدول العربية والإسلامية والأجنبية وفقاً لقوائم السلع A2, A1 و B الواردة في ملحق الاتفاقية، وقد تضمنت القائمة A1 البضائع المصنوعة محلياً في الأردن ومصر التي يسمح باستيرادها منها، كما تضمنت القائمة A2 البضائع التي يسمح باستيرادها من الدول العربية والإسلامية. أما القائمة B فقد تضمنت السلع التي يمكن استيرادها

بغض النظر عن الجهة الموردة وتشمل هذه القائمة السلع الغذائية الأساسية والبضائع الخاصة ببرنامج التنمية الاقتصادية الفلسطينية، ونصت الاتفاقية على تحديد كمية السلع في القائمتين A1 و A2 بوساطة الطرفين وفي حدود الاحتياجات الفلسطينية المحلية.

٣ -نصت الاتفاقية على التبادل التجاري الحر بين مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني والإسرائيلي دون أية عراقيل أو قيود، باستثناء بعض المنتجات الزراعية الفلسطينية وهي: لحم الدجاج، والبيض والبطاطا والخيار والبندورة والبطيخ، حيث تم تحديد الحصص للكميات المسموح للفلسطينيين بإدخالها إلى السوق الإسرائيلية.

٤ -عدم الاتفاق على حرية انتقال اليد العاملة الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية، حيث أبقت الاتفاقية صلاحية تحديد العدد بأيدي الإسرائيليين.

٥ -السماح للفلسطينيين بإنشاء سلطة النقد الفلسطينية، التي منحت كافة صلاحيات البنك المركزي في أي دولة، باستثناء سلطة إصدار النقد، وابقي على ا لوضع الراهن للتداول النقدي، مع الاعتراف بالشيكل الإسرائيلي كعملة رسمية في التداول إلى جانب الدينار الأردني.

من ذلك كله، نستطيع أن نرى أن الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي يمكن الفلسطينيين من الناحية النظرية الاستعادة الجزئية للسيطرة على مواردهم الاقتصادية والقرار الاقتصادي المتعلق بشؤون حياتهم. إلا أن كل ذلك مرتبط بحسن نوايا إسرائيل في تطبيق هذه الاتفاقية، وبالتالي مرتبط بالممارسة على أرض الواقع. فقد أثبتت التجربة الواقعية لهذه الاتفاقية منذ البدء في تطبيقاتها في 1994/5/4م، أن إسرائيل تستطيع تفريغها من كل حتى لها تحت حجة المحافظة على الأمن والخارجية بيد إسرائيل، وهذا ما فعلته إسرائيل حتى الآن من خلال

فرض الحصار الاقتصادي المتكرر على مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وبقية مناطق الضفة الغربية بحجة المحافظة على الأمن.

7- الخلاصة والاستنتاجات الختامية

شهد الاقتصاد العربي الفلسطيني تحولات جذرية في ظل الانتداب البريطاني على فلسطين منذ عام 1917-1948م. ففي خلال هذه الفترة تم تدميره نمط الإنتاج الفلسطيني القائم واقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه، وتمكين الاستيطان اليهودي في أرض فلسطين وإقامة نمط الإنتاج الرأسمالي اليهودي عليها، الذي أصبح يشكل القاعدة الاقتصادية لإسرائيل عند إعلان قيامها عام 1948م. وبذلك تم تحطيم البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، وقد فقدت منطقتا الضفة الغربية وقطاع غزة، اللتان كانتا مندمجتين تماماً مع كامل فلسطين، أسواقهما، وعانتا من مشكلات اقتصادية زاد من حدتها تدفق مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إليهما، وخلال الفترة بين عامي 1948-1967م، توحدت الضفة الغربية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً مع الأردن وشكلاً معاً المملكة الأردنية الهاشمية، في حين وضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية. هذا ولم تتطور خلال هذه الفترة أية علاقات اقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب الانفصال الجغرافي بينهما نتيجة لإقامة إسرائيل فوق الأرض الفلسطينية عام 1948م، ولم تشهد الفترة بين عامي 1948-1967م، تطورات اقتصادية جوهرية على اقتصاد كل الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بقي اقتصادهما غير متطور، ويعتمد أساساً على الزراعة وقطاع الخدمات، وكانت معدلات البطالة البطالة فيهما مرتفعة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الهجرة فيهما.

ومع الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، شهد الاقتصاد العربي الفلسطيني فيهما تحولات جذرية أخرى، حيث اختلت العلاقات

الاقتصادية لهما التي تطورت خلال الفترة 1948-1967م، وقامت علاقات اقتصادية جديدة مع الاقتصاد الإسرائيلي. لقد واجهت الضفة الغربية وقطاع غزة الاحتلال الإسرائيلي باقتصاد ضعيف، فالناتج القومي لهما عام 1967م، لم يعادل سوى 3.48 من الناتج القومي الإجمالي لإسرائيل، علماً بأن السكان فيهما شكلا معاً 36% من حجم السكان في إسرائيل. كما كانت قيمة الإنتاج الزراعي الفلسطيني فيها تعادل 10.7% من قيمة الإنتاج الزراعي الإسرائيلي، ولم تتعد قيمة الإنتاج الصناعي الفلسطيني 1% من قيمة الإنتاج الصناعي الإسرائيلي. وقد مكن هذا المستوى المتدني للاقتصاد العربي الفلسطيني، عشية الاحتلال الإسرائيلي – مكن الاحتلال الإسرائيلي السيطرة عليه بسهولة، وإلحاق اقتصاده بالاقتصاد الإسرائيلي وتحويله إلى طرف أو محيط تابع له، وذلك بفعل سياسة القسر الاقتصادية وغير الاقتصادية التي اتبعها الاحتلال الإسرائيلي تجاه الاقتصاد العربي الفلسطيني.

وقد شهد الاقتصاد العربي الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967م، حتى الوقت الحاضر تحولات جذرية لصالح الاقتصاد الإسرائيلي. فقد أصبحت إسرائيل الشريك التجاري للضفة الغربية وقطاع غزة، وأضعفت البنية الاقتصادية لهما، حيث انحسر القطاع الزراعي الفلسطيني في توليد الناتج المحلي وتوفير فرص العمل. وجمد القطاع الصناعي ومنع من القيام بدوره الرائد في تحقيق التنمية الاقتصادية، لقد أصبح الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً عاجزاً . فلم يعد بمقدوره توفير فرص عمل كافية للأيدي العاملة الفلسطينية، التي أخذت تتجه بصورة متزايدة للعمل في إسرائيل، حيث وصل حجم هذه القوة العاملة إلى حوالي 40% من مجموع القوى العاملة الفلسطينية. كما عجز هذا الاقتصاد عن الإنتاج بشكل كاف لسد الاحتياجات الاستهلاكية للشعب الفلسطيني، حيث أخذت تلعب الواردات دوراً مهماً في ذلك. وقد ساعد على ذلك التحويلات الخارجية للعاملين

الفلسطينيين، سواءٌ في إسرائيل أو الدول العربية النفطية، والمساعدات العربية والأجنبية. لقد أدى هذا الوضع إلى تفاقم الهوة بين حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم الناتج الإجمالي للأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث زادت عن 30%، ووصت في قطاع غزة وحده إلى ما يزيد على 70%.

إن الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي، الذي وقع في إطار اتفاقية الحكم الذاتي عام 1994م، ويعطي الفرصة للفلسطينيين لتخليص اقتصادهم جزئياً من السيطرة الإسرائيلية. إلا أن ذلك منوط بنوايا إسرائيل في تطبيقه، فقد أثبتت التجربة في السنة الأولى لتطبيق الحكم الذاتي، أن باستطاعة إسرائيل تفريغ كافة اتفاقاتها مع الفلسطينيين من كل محتوى، وبالتالي تعطيلها تحت ذريعة المحافظة على الأمن، وهذا ما حدث، حين أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشكل متكرر الأراضي الفلسطينية المحتلة ومناطق الحكم الذاتي وفرضت الحصار الاقتصادي عليها بحجة المحافظة على الأمن، ناهيك عن تقطيع أوصال الضفة الغربية عن طريق إغلاق القدس أمام الفلسطينيين ومنعهم من الدخول إليها أو المرور منها، حيث يؤدي مثل هذا الإجراء إلى تقطيع أوصال الضفة الغربية إلى مناطق غير متصلة مع بعضها بعضاً، كل هذه الإجراءات تضيف مزيداً من القيود والعراقيل في وجه عملية التنمية الاقتصادية الفلسطينية وتمنع تطوير اقتصاد فلسطيني مستقل خلال الفترة الانتقالية للحكم الذاتي، وتشلُّ القدرة الفلسطينية على إصلاح الاختلالات الهيكلية التي سببها الاحتلال الإسرائيلي للاقتصاد العربي الفلسطيني وثيقة أسير قراره.

الحواشي

١- انظر: سمير أمين، التطور اللامتكافئ – دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية، دار الطليعة، الطبعة الثالثة، بيروت 1980م، ص27.

٢- المصدر السابق نفسه، ص27.

٣- see: Abedukader Irabi, Socialgeschichte Palastina, Basel, 1978, pp.30

٤- انظر: سمير عبدالله، عبدالفتاح أبو شكر، عادل الزاغة، الاقتصاد المنزلي في الريف الفلسطيني، دار الكرمل، عمان 1991م، ص25.

٥- المصدر السابق نفسه، ص38.

٦- انظر: أمين، مصدر سبق ذكره، ص38.

٧- انظر: عنان العامرين، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني 1900-1970، بحث إحصائي (القدس : و.ن، 1981)، ص 101، انظر أيضاً: د. عبدالفتاح أبو شكر وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية، منشورات مركز الأبحاث والتوثيق والمخطوطات والنشر، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1991م، ص19.

٨- المصدر السابق نفسه، ص19.

٩- المصدر السابق نفسه، ص129.

١٠- انظر: Irabi, Op. cit, pp.102.

١١- ؟

١٢- أحمد سعد، التطور الاقتصادي في فلسطين، دار الاتحاد للطباعة والنشر، حيفا، 1985م، ص177.

١٣- المصدر السابق نفسه، ص177.

١٤- د. حسن أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988م، ص13.

١٥- د. عبد الفتاح أبو شكر، وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره ، ص20.

١٦- انظر: المصدر السابق نفسه، ص22.

١٧- ا لمصدر السابق نفسه، ص22.

١٨- المصدر السابق نفسه، ص22.

١٩- أبو النمل، مصدر سبق ذكره، ص43.

٢٠- جميل هلال، الضفة الغربية، التركيب الاجتماعي والاقتصادي 1948-1974م، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، سلسلة كتب فلسطينية رقم 60، بيروت، 1974م، ص156.

٢١- المصدر السابق نفسه، ص150.

٢٢- حسبت من المعلومات الواردة في كتاب الإحصاء الإسرائيلي لعام 1970م، ص635.

٢٣- عبدالفتاح أبو شكر وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره، ص24.

٢٤- المصدر السابق نفسه، ص24.

٢٥- هلال، مصدر سبق ذكره، ص166.

٢٦- Sara Roy, The Gaza Strip Survey, The West Bank Data Basae Project, The Jerusalem Post, Jerusalem, 1986, p.198

٢٧- العامري، مصدر سبق ذكره، ص58.

٢٨- أخذ من عبدالفتاح أبو شكر، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1987م، ص36.

٢٩- Roy. Op. cit, p.55

٣٠- المصدر السابق نفسه، ص56.

٣١- انظر: المصدر السابق نفسه، ص 55، انظر أيضاً: د. محمود عكاشة، سامي أبو ظريفة، محددات وآفاق التصنيع في قطاع غزة، الملتقى الفكري العربي، القدس 1992م، ص12.

٣٢- حسبت بوساطة المؤلف من كتاب الإحصاء الإسرائيلي لعام 1970م، ص36/ 37، 37، 624، 327.

٣٣- حسبت بوساطة المؤلف من المصدر السابق نفسه.

٣٤- حسبت بوساطة المؤلف من المصدر السابق نفسه.

٣٥- لمزيد من التفصيل انظر: د. عبدالفتاح أبو شكر وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره، ص33-40.

٣٦- لمزيد من التفصيل انظر: د. عبدالفتاح أبو شكر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتنظيم الهيكلي الإسرائيلي في الضفة الغربية، بحث منشور في مجلة: قراءات سياسية، السنة الثانية، العدد الرابع، خريف عام 1413-1992م، صادرة عن مركز دراسات الإسلام والعالم، الولايات المتحدة، ص104.

٣٧- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1993م، الكويت، أبو ظبي، القاهرة، 1993م، ص266.

٣٨- المصدر السابق نفسه.

٣٩- المصدر السابق نفسه، ص297.

٤٠- World Bank, Developing the Occupied Territories, An Investmetn in Peace, Volume 5 (infrastructure), World Bank Publication Washington, D. C. Stember 1993, pp. 49.

٤١- انظر: عبدالفتاح أبو شكر وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية ، مصدر سبق ذكره، ص35.

٤٢- Cbs. Statistical Abstract of Israel 1994, p. 795

٤٣- انظر: عبدالفتاح أبو شكر وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره، ص35.

٤٤- See: Osama A. Hamed and Radwan A. Shaban, One Sided Customs and Monetary Union: The Case of the West Band and Gaza Strip Under Israeli Occupation , in: Stanly Fischer , Dani Rodrik, And Elias Tuma (edit): The Economics of the Middle East Peace. MIT, Cambridge, Massachusetts, London, 1993, pp. 117.

٤٥- لمزيد من التفصيل انظر: د. عبدالفتاح أبو شكر وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره، ص36.

٤٦- Paul Pasch, Monetary Dulaism, the Financial Sector of the West Bank 1967-1989, Unversity of Haifa, Haifa 1992, p. 102.

٤٧- المصدر السابق نفسه، ص105.

٤٨- Cbs. Statistical Abstract of Israel 1994, p. 786

٤٩- Gerald Meir, Leading Issues in Economics Development, fifth edition, New York 1991, p. 437.

٥٠- Cbs. Statistical Abstract of Israel 1994, p. 786.

٥١- Abdelfattah Abu-shokor: Human Resources in the Iccyoued Terrutirues, Under Publication by C E D E J.

٥٢- استناداً إلى معدل النمو الطبيعي في الضفة الغربية والبالغ 3.2% فإن عدد سكان القدس البالغ 69 ألف نسمة عام 14967م، يجب أن يصل مع نهاية عام 1992م، إلى حوالي 162 ألف نسمة.

٥٣- Abdelfattah Abu-shokor: Human Resources Developmetn. Op.cit, p.7

٥٤- ؟

٥٥- وصلت نسبة القوة العاملة إلى السكان في سوريا إلى 24% وفي مصر إلى 27% . المصدر السابق نفسه، ص6.

٥٦- Cbs. Statistical Abstract of Israel 1994, p.3 786.

٥٧- المصدر السابق نفسه، ص803.

٥٨- المصدر السابق نفسه، ص809.

٥٩- عبدالفتاح أبو شكر، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية، وقطاع غزة في إسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص 53.

٦٠- Cbs. Statistical Abstract of Israel 1994, 809

٦١- Cbs. Statistical Abstract of Israel 1981, vol. 32

٦٢- Cbs. Statistical Abstract of Israel 1981, p. 803

٦٣- انظر: د. عبدالفتاح أبو شكر، البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1968-1991م، الأسكوا، عمان 1992م.

٦٤- Cbs. Statistical Abstract of Israel 1994,P. 803

٦٥- UNCTAD, Prospects of Sustainad Development of the Palestinian Economy in the West Bank and Gaza Strip, 1990- 2010, A Quantitiative Framework, Geneva, 1994, p.18.

٦٦- Cbs. Statistical Abstract of Israel ,p. 794

٦٧- المصدر السابق نفسه، ص201.

٦٨- UNCTAD, Prospects of Sustainad Development…op, cit. p. 18

٦٩- Cbs. Statistical Abstract of Israel ,p. 794

٧٠- المصدر السابق نفسه، ص201.

٧١- see: UNCTAD, Prospects of Sustainad Development…op, cit. p. 17

٧٢- حسب بوساطة المؤلف من البيانات الواردة في:

…Cbs. Statistical Abstract of Israel ,p. 1994, p. 794 op, cit. p. 18 UNCTAD, Prospects of Sustainad Development

٧٣- Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1994, p. 794

٧٤- المصدر السابق نفسه، ص809.

٧٥- UNCTAD, Prospects of Sustainad .op, cit. p. 18

٧٦- انظر: عبدالفتاح أبو شكر، أوضاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة صامد الاقتصادي، السنة الثانية عشرة، العدد 81 تموز- آب- أيلول 1990م، ص25 انظر أيضاً:

Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1994, p. 794

٧٧- عبدالفتاح أبو شكر، أوضاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مصدر سبق ذكره، ص20، انظر أيضاً:

Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1994, p. 809

٧٨- عبدالفتاح أبو شكر، أوضاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مصدر سبق ذكره، ص19.

٧٩- المصدر السابق نفسه، ص18، انظر أيضاً: عبدالفتاح أبو شكر وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره، ص41.

٨٠- المصدر السابق نفسه، ص41.

٨١- حساب مباشر للمؤلف من:

Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1994, pp. 749.214

٨٢- لمزيد من التفاصيل انظر: عبدالفتاح أبو شكر وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره، ص33.

٨٣- لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر السابق نفسه، ص117.

٨٤- UNCTAD, Prospects of Sustainad.op, cit. p. 18

٨٥- المصدر السابق نفسه، انظر أيضاً: المصدر السابق نفسه، ص 117.

٨٦- Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1994, p. 809

انظر أيضاً:

UNCTAD, Construction And Housing in the West bank Gaza Strip, Geneva, p.19.

٨٧- المصدر نفسه في الحاشية رقم (86).

٨٨- UNCTAD, Construction…, op, cit. p. 17

٨٩- Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1994, pp..214

٩٠- حسبت بوساطة المؤلف من المعلومات الواردة في:

UNCTAD, Construction…, op, cit. p. 17

٩١- المصدر السابق نفسه، ص18.

٩٢- Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1994, p. 809; and CBS Stastistical Abstract of Israel, 1981, p. 732.

٩٣- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصدر سبق ذكره، ص273.

٩٤- المصدر السابق نفسه، ص273.

٩٥- المصدر السابق نفسه، ص273.

٩٦- Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1981, p. 719

٩٧- حسبت بوساطة المؤلف من المصدر السابق نفسه، ص719.

٩٨- المصدر السابق نفسه، ص719.

٩٩- CBS, Judaea, Samaria and Gaza Area Statistics, vol. XVI 1986, Nr 3, pp.6.

١٠٠- Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1981, p. 719

١٠١- CBS, Judaea, Samaria and Gaza Area Statistics, vol. XVI 1986, Nr 3, pp.6

١٠٢- حسبت بوساطة المؤلف من:

Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1981, pp. 171, 721.
Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1981, pp. 717, 719.

١٠٣- حسبت بوساطة المؤلف من :

Cbs. Statistical Abstract of Israel ,1981, pp. 193, 246.

١٠٤- حسبت بوساطة المؤلف من: دائرة الإحصاءات المركزية الأردنية، النشرة الإحصائية السنوية 1987م، العدد 38، عمان 1987م، ص ص327، 376.